

من الشرق والغرب

نافذة على الفكر العالمي الحر



السوق الأفريقية المشتركة

تأليف

محمد نغش

ويحيى المصري



من الشرق والغرب

السوق الأفريقية المشتركة

تأليف : محمد نغش
ويحيى المصري

تقـــديم

شهد العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حركة تحررية شاملة استهدفت التخلص من الاستعمار واقامة حياة كريمة فى المستعمرات ، وكان نصيب القارة الافريقية من هذه الحركة التحرريه يتناسب مع مساحة الارض الشاسعة التى عرفت أبشع الوان الاستعمار على أيدى الأوروبيين ممثلى الاحتكارية العالمية، ويتناسب أيضا مع الرغبة العارمة التى جاشت فى نفوس الشعوب الافريقية الناهضـة لنيل حريتهـا والسيطرة على مواردها .

وبانتهاء العقد السادس من هذا القرن كانت رياح التطور قـد عصفت بأحلام السادة البيض ونالت معظم الدول الافريقية استقلالها، وبدأت هذه الدول تواجه مشاكل مابعد الاستقلال ، وهذه المشكلات ذات صلة وثيقة بمظاهر التخلف الاقتصـادى والسـياسى وبألاعيب المستعمرين ومحاولاتهم الدائبة لربط اقتصـاديات الدول الأفريقيـة باقتصاديات الغرب ، وجر هذه الدول لعقد معاهدات غير متكافئة مع دول أوروبا الغربية .

بيد أنه كان من المحتم على الدول الافريقية الناهضة أن تجد حلا للمعادلة الصعبة من أجل رفع مستوى دخل المواطن الافريقى وتعويض التخلف الطويل الذى عانى من جرائه الشىء الكثير ، ومن أجل اجتياز الهوة الواسعة التى عمقها الاستعمار فنتج عنها ذلك الفرق الشـاسع بين مستويات الحياة من حيث التقدم العلمى والرفاهية الاجتماعية فى البلاد الاوروبية من ناحية وفى افريقيا من ناحية أخرى .

ان المشكلة الأساسية التى تواجه الدول النامية ، ومنها الدول الافريقية هى ضرورة اجتياز مراحل التقدم التى قطعتها أوربا منـذ النهضة الصناعية سنة ١٧٧٠ حتى الآن ــ اجتيازها فى أسرع وقت ممكن .. والأمل معقود على أن تستفيد هذه الدول من نتائج التقـدم العلمى ومن التضامن فيما بينها ، والتحكم فى مواردهاوتنميتها والاستفادة من التعاون الدولى غير المشروط .

ولقد بذلت الشعوب الافريقية كثيرا من الجهود الموفقة من أجل التضامن الافريقى الأسيوى وفى المحـافل الدولية كالأمم المتـحدة ومنظماتها .

وتمثل التضامن بين الدول الافريقية ذاتها فى مؤتمر الدار البيضاء سنة ١٩٦١ الذى انبثقت عنه فكرة السوق الافريقية المشتركة .

لقد واجهت الدول الافريقية لدى نهضتها هذه عالما منقسما الى معسكرين ، المعسكر الشيوعى بنظامه الاقتصادى الذى يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ورغبته فى القضاء على الرأسمالية فى العالم .

والمعسكر الراسمالى الذى يقوم على المشروعات الحرة والمنافسة والاحتكار والاستعمار والرغبة فى القضاء على المعسكر الشيوعى من ناحية ، وفى استمرار بسط سلطانه على موارد الانتاج فى العالم وبنوع خاص فى المستعمرات من ناحية أخرى .

وأدركت الشعوب الافريقية أنها لا تستطيع أن تنحاز لأى من المعسكرين وانها بالتالى لا تستطيع أن تلتزم بحرفية احد الأنظمة الاقتصادية السائدة وأن عليها أن تقيم النظام الاجتماعى الذى يلائم ظروفها ويحقق لها التقدم والرخاء .

وبذلت الدول الأوروبية جهودا متكررة وملحة لربط الدول الافريقية باقتصادها وبسياستها على نحو مافعلت فرنسا مع مجموعة الدول الفرنسية وفضحت الشعوب الافريقية هذه المحاولات الاستعمارية وادانتها لأنها لم تكن تستهدف سوى .

- الحصول على المواد الخام بأرخص الأسعار .
- استغلال الأيدى العاملة فى الدول الافريقية .
- الاحتفاظ بالاسواق فى هذه الدول لتصريف المنتجات الاوروبية .

ولقد توسلت الدول الاستعمارية لتحقيق أهدافها هذه بوسائل كثيرة . بالارهاب وبالرشوة وباثارة النزعات الطائفية والانفصالية ، وبالتفريق بين أبناء الوطن الواحد والاستعانة بالعملاء وبالتمييز العنصرى ، وماهو الا لون من الوان الاستغلال الرأسمالى لفئة من المواطنين على أساس الجنس أو اللون .

بيد أن هذه الوسائل كلها افتضحت امام وعى الشعوب فى القارة السوداء ، وأمام اصرار الافريقيين على الزحف المقدس مسلحين بارادتهم الصلبة وبكفاحهم البطولى على طريق الحرية . ولم يكن هناك مفر من أن يتقلص النفوذ الاستعمارى ويتخلى الاوروبيون المستغلون عن المراكز المتعددة التى بقيت تحت نفوذهم طويلا .

ازاء هذه الحركات القومية الناهضة لدى الدول التى استقلت حديثا ، وبنوع خاص فى القارة الافريقية . وأمام تزايد قوة المعسكر الشيوعى .

وبالنظر الى التخريب الذى حاق بأوروبا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وبالنظر الى اقتصاديات الولايات المتحدة التى خرجت من الحرب .. بأقل خسائر واحتفظت بمواردها سليمة .

ازاء هذا كله بدات الدول الأوروبية تتكتل للمحافظة على مابقى لها من جيوب استعمارية ولتنظيم اقتصادياتها على أساس مشترك وبطريقة موحدة تواجه بها الاعتبارات الأربعة التى اشرنا اليها وكان آن ولدت السوق الاوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ .

وقوبلت فكرة هذه السوق الاوروبية بهجوم من جانب المعسكر الشيوعى باعتبارها تكتلا راسماليا يستهدف الاضرار بمصالح الدول الاخرى بخلاف الدول الست المشتركة فيها .. وهاجمها خروشوف أكثر من مرة وفى مناسبات متعددة .. وأخيرا دعا الاتحاد السوفيتى دول أوروبا الشرقية لبحث آثار هذا التكتل الاقتصادى على الكتلة الشرقية ، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على النقاط التالية :

١ - أن تتبع الكتلة الشرقية سياسة التخصص فى الانتاج فتتولى كل منطقة الانتاج المناسب لظروفها لتحقيق الاكتفاء الذاتى بين المجموعة مع احتفاظ كل دولة منها بعلاقاتها التجارية مع العالم الخارجى .

٢ - وضع برنامج جديد لزيادة الانتاج الزراعى والصناعى لكل دولة زيادة كبيرة حتى يمكن التفوق على الانتاج الزراعى والصناعى فى الدول الراسمالية .

٣ - الدعوة الى مؤتمر عالمى لمناقشة مستقبل التجارة الدولية فى ظل التكتل الاقتصادى ..

أما الدول الرأسمالية غير المشتركةفى السوق فقد حاولت أن تنسق سياستها مع سياسة السوق مثل اليونان وايرلندا كما حاولت دول منطقة التجارة الحرة الانضمام للسوق . ويدور الآن اهتمام كبير حول مسألة انضمام انجلترا للسوق وما يمكن أن يجره من اخطار على اقتصاديات دول الكومنولث .

اما الولايات المتحدة فالمعروف أن سياستها الخارجية تتفق وسياسة دول السوق ومن ناحية أخرى فان تكتل هذه الدول فى وحدة اقتصادية منظمة من شأنه الاضرار بالاقتصاد الأمريكى مما دعا الرئيس الامريكى كيندى للمطالبة فى شهر مارس الماضى بتخويله سلطات كاملة لمواجهة النتائج التى ستترتب على قيام السوق الأوروبية التى توشك أن تهدد الاقتصاد الأمريكى فى مجال المنافسة الاقتصادية لو وقفت أمريكا موقفا سلبيا .

والواقع أن الولايات المتحدة لم تسكت بل سارعت بتنسيق سياستها مع السوق وعملت على تحقيق الترابط بين دول العالم الرأسمالى : ففى العام الماضى بلغت قيمة صادراتها لدول السوق ٥ر٣ مليار دولار منها ٢ر١ مليار قيمة منتجات زراعية ، وبذلك يكون نصيب السوق من صادرات أمريكا حوالى السدس ، أما وارداتها من مجموعة دول السوق فكانت ٢ر٢ مليار دولار ويمثل ذلك ١٥٪ من واردات أمريكا ..

وتشير الاتجاهات السائدة الآن الى محاولات أمريكا تنظيم عملية التكتل الاقتصادى هذه بين جميع الدول الغربية الى جانب التكتل العسكرى الذى يتمثل فى حلف شمال الاطلنطى .

واذن فالصورة اصبحت واضحة ...

ان السوق الاوروبية التى بدات بستدول هى : فرنسا ـ المانيا الغربية ـ ايطاليا ـ هولندا ـ بلجيكا ـ لوكسمبرج. قداصبحتمحورا للتكتل الاقتصادى الرأسمالى ، تكتلا تسعى دول منطقة التجارةالحرة (السويدـ النرويجـ الدانماركـ النمساـ سويسرا ـ) وبريطانياللانضمام اليه وتعمل أمريكا علىتنسيق سياستها معه فى الوقت الذىتشعر فيه دول الكومنولث بالقلق البالغ على تجارتها لان انضمام بريطانيا الى السوق يعنى وضع حواجز جمركية على صادرات هذه الدول الىمجموعة السوق الاوروبية .

ومما لاشك فيه أن هذا التكتل يشكل خطرا بالغا على اقتصاديات الدول النامية ومنها دول افريقيا ، ويتمثل ذلك فى المساعى التىتبذلها دول السوق لربط عدد من الدول الافريقية التى نالت استقلالها أخيرا باقتصاديات السوق .. ويشير الرئيس كوامى نيكروما الى ذلك بقوله :

« ان أية مفاوضات تدور على حدة بين دول صناعية كاملة القوة فى أوروبا وبين دول ناشئة فى افريقيا حول تحقيق اتحاد اقتصادى لايراد بها سوى تأخير حركة التصنيع فى افريقيا وتأخير رخائها وتطورها ، بل أن معنى تلك الوحدة الاقتصادية هو الاحتفاظ بالأسواق الافريقية لتصريف المصنوعات الأوروبية والحصول منها على المواد الخام بأسعار رخيصة ..

ان هذا التكتل بين الدول الاستعمارية يعتبر امتدادا للاتجاهات الاستعمارية بقصد الاحتفاظ بمراكز السيطرة لحساب الأمبريالية العالمية برغم المكاسب الفاحشة التى استنزفتها من موارد البلاد النامية وهو يعنى محاولة لتجميد الاوضاع الاقتصادية فى الدول المستقلة حديثا والابقاء عليها فى حالة التخلف السابقة وربطها بعجلة الاقتصاد الرأسمالى ويتبع ذلك انحيازها الى احدى الكتلتين المتصارعتين .. »

وكان على الدول النامية أن تواجه هذا الخطر حرصا علىمواردها وعلى استقلالها ولتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد نوقشت أخطار السوق الأوروبية فى لقاءات دول المجموعة الآسيوية الافريقية وتم بحثها بصورة دقيقة على الصعيد الافريقى فى مؤتمر الدار البيضاء واللجان المتفرعة منه .. ومن ثم ولدت فكرة السوق الافريقية المشتركة بين الدول الست أعضاء الدار البيضاء بصفة مبدئية ، وامكانية الاشتراك فيها متاحة لأية دول افريقية تقبل المواثيق المتعلقة بها ..

وتستهدف هذه السوق : ـ

ـ زيادة التعاون والترابط من أجل مواجهة الآثار الضارة للتكتلات الاقتصادية ، وحماية الاقتصاد الوطنى والعمل على تنميته وتطوره ..

ـ تقديم التسـهيلات الممكنة كافتهـا أمام التجـارة بين دول السوق ..

ـ تثبيت الاستقلال السياسى ..

ـ حل مشكلات التنمية الاقتصادية المتعلقة بالتمويل والخبرات الفنية وغيرها ..

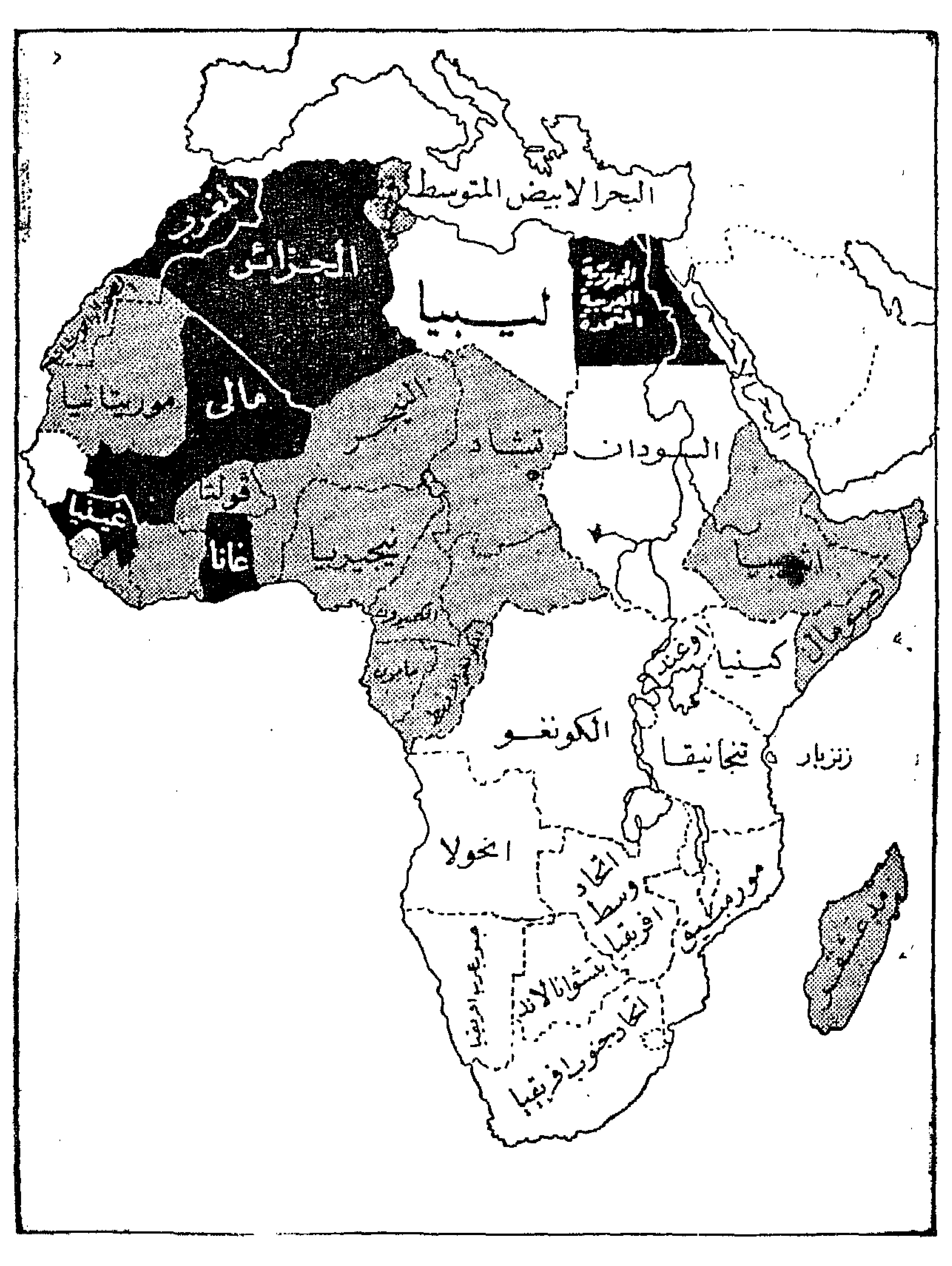
والكتاب الذى بين أيدينا الآن عن السـوق الافريقية المشـتركة مقسم الى ثلاثة فصول :

الأول منها ـ يقدم تعريفا بدول الدار البيضاء ـ أعضاء السوق ـ من النواحى الاقتصادية والسياسية .

والثانى ـ يقدم فكرة عن السوق الأوروبية المشـتركة وظروف انشائها ، وأهم شروطها وأهدافها وعلاقتها بالدول الافريقية ..

أما الفصل الثالث ـ فيتحدث عن ظروف انشاء السوق الافريقية المشتركة وعن مؤتمر الدار البيضاء ولجانه السياسية والاقتصادية والثقافية والقيادة الافريقية العليا وميثاق الدار البيضاء كمـا يورد نصوص الاتفاقية الأولى التى أنشئت بمقتضاها السـوق الافريقيـة المشتركة ... وأهدافها وأهميتها بالنسبة لظروف التنمية الاقتصادية والتضامن الافريقى وتدعيم المركز السياسى للدول الافريقية الناهضة..

واخيرا آمل أن تحقق هذه المحاولة الهدف المرجو منها فى القـاء الضوء على جهود دول الدار البيضاء التى تتقدم يوما بعد يوم .. على طريق المستقبل ..



خريطة للقارة الافريقية موضح بها
الحدود السياسية لدول الدار البيضاء

الفصـــل الاول

نبذة عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية لدول الدار البيضاء

المغرب

يحد المغرب شرقا بلاد الجزائر ، وغربا المحيط الاطلسى ، وشمالا بوغاز جبل طارق ، والبحر الأبيض المتوسـسط ، وجنـوبا الصحـراء الكبرى .

وتبلغ مساحة المغرب حوالى ٨٢٠ الف كيلو متر مربع ، وعـدد السكان ١٢ مليون نسمة ، ومن أهم المدن : الرباط وهى العاصمة ، وكذلك الدار البيضاء وفاس .

الموارد الاقتصادية

اولا ــ الثروة الزراعية :

تكسو الغابات بالمغرب مساحة تبلغ ٤٠٠ الف كيلومتر مربع ، واشهر الغابات هى كتامة المعمورة والحرشة ووبلماس ومولاى ابى عزة وباب الأزهار ، وتتعدد انواع الأشجار بها من كافور ، وسنط ، وأرز ، وسنديان ، وبلوط ، وصنوبر ، وسرو ، وعرعر ، وقرمز وتقدر قيمـة ماينتج سنويا حوالى ٣ ملايين طن .

وتعتمد الزراعة فى مراكش على الأمطار والمياه الجوفية ، وتقدر المساحة المنزرعة بما يقرب من ٥ مليون هكتار .

ويملك المستوطنون الأوروبيون ٣٠٪ من الأراضى المنزرعة ، وتبلغ نسبة القرويين فى المغرب ٧٥٪ من مجموع السكان ، ويمثل الانتـاج الزراعى ٤٠٪ من الدخل القومى .

وأهم الحاصلات الزراعية هى : القمح ، والشـعير ، والذرة ، والكروم ، والموالح ، والزيتون ، والخضر الجافة ، كما يوجد بالمنطقة الجنوبية الكمون والكراوية ، وتنبت الحناء فى وكالة ، وتشتهر منطقة الشاوية بانتاج الحلبة ، وبدأ المغرب يعود الى انتاج القطن الطويل التيلة فى السنوات الأخيرة ، وتبلغ المسـاحة التى تزرع منه سـنويا ٤٫٨٠٠ هكتار .

وينبت كذلك فى مراكش العنب والطباق والكتان ، ونبات الحلفا

الذى يستغل فى صناعة الحصير والحبال والمنسوجات الخشنة ، كما تصنع منه اجود أنواع الورق الذى تتهافت عليه المطابع الكبرى فى أوروبا .

ثانيا ــ الثروة الحيوانية :

تعتبر المغرب غنية بالثروة الحيوانية ، فهى تصدر من لحوم الخراف والأبقار والماعز الى الجزائر كميات كبيرة .

وفيما يلى احصاء بعدد رءوس الماشية فيها : ــ

النوع	عدد الرءوس	النوع	عدد الرءوس
الأغنام	٧ر٤٢٣ر٠٠٠	الماعز	٥ر٣٤٢ر٠٠٠
البقر	١ر٣٢٦ر٠٠٠	البغال	١٤٠ر٠٠٠
الخيل	١٥٢ر٠٠٠	الحمير	٥٣٢ر٠٠٠
الجمال	١٥٧ر٠٠٠		

ويهتم المراكشيون بتربية الطيور والدواجن ، فهم يصدرون مايقرب من ١٠ آلاف طن من البيض سنويا .

ثالثا ــ الثروة السمكية :

يعتبر صيد السمك من المهن الرئيسسية للسكان ، واكثر أنواع السمك هو السردين ويقرب مجموع مايصطادونه من السمك سنويا ٥٧ ألف طن .

رابعا ــ الثروة المعدنية :

تعد المغرب من الدول الغنية بالثروة المعدنية ، والتى تحتاج الى العناية فى استغلالها لكى تتحول الى دولة صناعية كبرى ، واهم المعادن الموجودة بها هى : الحديد ، والزنك ، والرصاص ، والمنجنيز ، والكوبالت ، والبترول ، والفحم النباتى والحجرى ، والنحاس .

ويوجد الحديد بكميات لا بأس بها فقد بلغ انتاج عام ٥٩/١٩٦٠ ٤٧٠ ألف طن وتصدر أغلب الكمية المستخرجة منه الى الخارج .

ويوجد الزنك والرصاص فى جبال الاطلس مختلطين عادة فى مناجم مبعثرة ، وتبلغ الكميات المستخرجة من الزنك ١٠ آلاف طن سنويا ، ومن الرصاص ٤ آلاف طن ، وتصدر جميع كميات الزنك الى فرنسا ، أما الرصاص فيصدر الى بلجيكا وفرنسا .

ويستغل المنجنيز فى جنوبى مراكش الشرقية بمقاطعة أبو عرفة ، وفى السوس ، وشرقى سروه ، ويحتوى منجم ايمنى فى جنوبى الأطلس الكبير على عشرات الملايين من الأطنان .

ويستخرج معدن الكوبالت النادر فى العالم من المناجم فى مراكش بكميات موفورة تعادل سدس مايستخرج منه فى العالم .

وتنفرد مراكش والولايات المتحدة والنرويج ، دون سائر بلاد العالم ، بمناجم الموليبديوم وهو معدن فى بياض الفضة ، ويدخل فى صناعة أحرف الكتابة فيكسبها صلابة الاحتكاك ، والفحم النباتى موجود بكثرة ، وكذا الفحم الحجرى ويوجد فى منطقتى جرادة ووجده ، وللفحم الحجرى المراكشى شهرة عالمية ، لانه يحترق ببطء وليس للهيبة رائحة ولا دخان .

اما البترول فلا يزال انتاجه ضعيفا حتى وقتنا الحاضر ، وتمتد عيون البترول فيما بين مدينتى العرائس وتانره فى مساحة تقدر بحوالى ٣ آلاف متر .

وكذلك يوجد النحاس بكثرة فى منطقة السوس والجبيلات بالجنوب وان كانت وسائل استغلاله ضعيفة لم ينظم طريقها بعد .

والى جانب هذه المعادن توجد معادن أخرى بكمية أصغر ، وهى القصدير والانتيمون والجرانيت وحجر الملح والرخام والجبس والكبريت والزئبق والذهب والفضة والباريوم والجير .

خامسا ــ الصناعة :

ظلت المغرب حتى قيام الحرب العالمية الثانية مزرعة للفرنسيين ، لا تعرف الصناعة الحديثة اليها سبيلا ، وقد حارب المستعمرون اقامة المصانع بها حتى أن بعض الأثرياء المراكشيين حاولوا انشاء مصنع للاسمنت فمنعتهم السلطات الفرنسية .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية نشأت صناعات للأغذية ، والسجاير ، والصناعات الجلدية ، وصناعة الفلين وهى صناعة رائجة وتصدره الى الخارج اثنتا عشرة شركة .

أما صناعة الاخشاب فمحلية ، وترتبط بأعمال البناء ، والحياة الزراعية ، وتوجد صناعات كيماوية بالدار البيضاء ، وهى تنتج فوسفات الجير ، وسلفات النحاس وحمض الكبريتيك ، وكبريتات الحديد ، والسماد المركب ، وكذلك مصانع الأوكسوجين والبرافين ، والشمع ، والفراء ، والجيلاتين ، والملح ، والصابون ، وتقطير الروائح والكحول .

ويحتكر الصناعة فى المغرب الفرنسيون والأجانب ، وترمى فرنسا من وراء ذلك الاستئثار بالاقتصاد المغربى وتوجيهه الوجهة التى تلائم أهدافها الاستعمارية الاحتكارية

سادسا ــ التجارة الخارجية :

تحكم المستعمرون الاسبان والفرنسيون فى تصدير واستيراد

المغرب واستغلوا خيرات البلاد لمصلحتهم الشخصية، بل وحاربوا الأهلين فى أرزاقهم بوسائل مختلفة .وقد ربطت فرنسا مراكش بنقدها ، فلما تدهور النقد الفرنسى تدهور معه الفرنك المراكشى واستهدفت فرنسا للتضخم المالى بشكل لم تشهده من قبل .

الكفاح المغربى من أجل التحرر : ـ

فرض الاستعمار الأوربى الحماية على المغرب ، وعمد الى تقسيم البلاد المغربية بين فرنسا واسبانيا ، واقامة نظام دولى فى مدينة طنجة لمصلحة الاستعمار والأقليات الأجنبية .

وعاش المستعمرون فى صراع مستمر ، اذ ان أهل المغرب لم يقبلوا هذا الوضع الجديد وانقض الجنود المغاربة على الضباط الفرنسيين فى ابريل ١٩١٢ ، وقتلوا أغلبهم واشتد القتال بين الفرنسيين وبين الثوار، وكان على الجيش الفرنسى أن يخوض قتالا مريرا ولكن دون جدوى فكيف له والشعب قد صمم على التحرر وتخليص بلاده من المستعمرين ؟ !

وبينما كانت هذه المعارك ناشبة فى منطقة الحماية الفرنسية فى الجنوب ، كانت هناك معارك أخرى حامية الوطيس فى الشمال ضد الاستعمار الاسبانى .

وعندما أشرف الثوار على هزيمة الاسبانيين ، نجد فرنسا تمد اسبانيا بالمساعدات المادية والعسكرية ، وهنا تظهر مصالح الاستعمار المشتركة .

وتولى محمد الخامس عرش بلاده فى ١٨ من نوفمبر ١٩٢٧ ، وكان شابا لم يتجاوز السابعة عشرة ، فقاد الكفاح وخاض معركة فاصلة ضد وحشية فرنسا وعمليات النهب والابادة واعتقال الوطنيين .

وقد اعتمد الفرنسيون على « باشوات » المغرب الرجعيين فى محاربتهم للسلطان وشعبه .ولعب العملاء دورا كبيرا فى خيانة عرش المغرب وشعبه منذ عام ١٩٥٠ ، كما عمد الفرنسيون الى التفرقة العنصرية ، فخلقوا ماسموه بالعنصر البربرى الذى ادعوا أنه عنصر مستقل عن العنصر العربى بخصائصه وصفاته ولغته وعاداته وتقاليده.

ولكن شعب المغرب كان يعرف الاعيب الاستعمار جيدا ، فأخذ يقاومه ويسحق مؤامراته الواحدة بعد الأخرى، وعرضت الدول العربية على الأمم المتحدة قضية المغرب فى نوفمبر ١٩٥١ ، ولكن الاستعمار أيد فرنسا فاشتد الكفاح فى داخل مراكش مما اضطر الأمم المتحدة أن تنظر هذه القضية مرة أخرى فى ديسمبر ١٩٥٢ ، وزاد الطين بلة خلع الفرنسيين للسلطان الذى أصبح رمزا للحركة القومية فى المغرب ونفيه الى جزيرة مدغشقر .

وهب شعب المغرب فأحال وجود فرنسا فى أرضه الى جحيم ، والتف حول مليكه المنفى الذى جعله رمزا لآماله ومطامحه ، وسلمت

فرنسا بحقوق المغرب في الحياة الحرة الكريمة وأعلنت في ٢ من مارس ١٩٥٦ انتهاء وضع الحماية ، وتمتع المغرب بسيادته وبحقه في تكوين جيش قومي ودبلوماسية مستقلة ، وعاد الملك محمد الخامس من المنفى الى بلاده متوجا بالاستقلال .

واعترفت اسبانيا في ٧ من ابريل ١٩٥٦ باستقلال المغرب ووحدة اراضيه .

ولكن مازالت آثار الاستعمار البغيض عالقة بالشعب الذي وطد عزمه على ان يتخلص من كل الآثار الاستعمارية ، ومن أخطر هذه الآثار القواعد الأمريكية ، فقد اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، على أن تمنح لها الأخيرة حـق اقامة قواعد عسكرية في المغرب ، دون اعتبار لرأى الشعب أو الحكومة المغربية الشرعية .

وبذل الملك محمد الخامس جهودا جبارة لانهاء هذا الوضـع غير المشروع وأخيرا صدر بلاغ مشترك عن المحادثات التي دارت بين الملك محمد الخامس والرئيس السابق أيزنهاور يوم ٢٢ من ديسمبر ١٩٥٩ بالدار البيضاء حيث وقعا اتفاقا على أن جلاء القوات الأمريكية سيتم قبل نهاية عام ١٩٦٣ ، على أن تتخذ فورا تدابير اخلاء مطار سيدي سليمان في موعد أقصاه ٣١ من مارس ١٩٦٠ .

وما زال الشعب المغـربي يخوض معـركته ليقضي على كل أثر أو امتياز للدول الاستعمارية ، وهو لايخوض هذه المعركة بمفرده بل تقف معه جميع القوى الوطنية المتحررة في آسيا وافريقية فقد ربطته بهـا منذ الأزل وحدة قوية وأخوة صادقة .

غـــانا

تشترك حدودها شرقا مع التوجولاند الفرنسى ، وغربا تطل على ساحل العاج ، وشمالا على الفولتا العليا ، ويحدها جنوبا المحيط الأطلنطى .

وتبلغ مساحتها حوالى ٩٢ مليون ميل مربع ، وعدد السـكان سبعة ملايين نسمة ، وعاصمتها اكرا .

الموارد الاقتصادية :

أولا ـ الموارد الزراعية :

تغطى منطقة الغـابات والنباتات الاستوائية الجزء الجنـوبى والجنوبى الغربى ، وتتوافر بهـذه الغابات أجود أنواع الأخشاب ، وعلى حافتها يوجد شريط ساحلى ضيق تنمـو فيه الحشائش وأشجار جوز الهند ، كما تقع فى شمالى الغابات منطقة الغانا ، وتزرع فيها المحصولات الغذائية كالذرة ، والفول السـودانى ، والأرز ، والحبوب الزيتية ، والكولا ، والموز وكذلك يزرع الدخان .

وتوجد فى غانا أنواع ممتازة من الكاكاو ، وهو يعتبر المحصـول النقدى الذى تعتمد عليه الحـكومة كمورد رئيسى فى تمويل الخـزانة بما تجبيه من رسوم على الصادر منه .

كما يعتبر المورد الرئيسى للرزق بالنسبة للسكان ، ولذلك فان درجة الرخاء والنمو الاقتصادى للبلاد تتوقف على كمية المنتج منـه وأسعار بيعه ، والمناطق الرئيسية لانتـاجه هى اقليمـا برونج أهافو واشانتى ، وقد بلغ انتاجه فى موسم ٥٩ ـ ١٩٦٠ ـ ١٧٨ ألف طن فى هذين الاقليمين فقط ، كما بلغ انتاجه فى جمهورية غانا فى هذا الموسم نفسه ٣١٧ ألف طن . وقد ارتفع فى موسم ٦٠ ـ ١٩٦١ الى ٤٣٥ ألف طن ، فاذا علمنا أن الانتاج العالمى فى هذا العام ١١٩٤ ألف طن ، فتكون نسبة انتاج غانا بالنسبة للانتاج العالمى ٣٦ر٤٪ .

وتعمل حكومة غانا الآن على تنفيذ مشروعات لزيادة مسـاحة الأراضى الزراعية .

ثانيا ـ الثروة الحيوانية :

تستورد غانا معظم الحيوانات من البلاد المجاورة لها وخاصة من « الفولتا العليـا » ، غير أنها تهتم بمـزارع الدواجن ، وتربى بعض

الماشية فى كل من الاقليمين العلوى والشمالى ، وفى موسم الجفاف يهاجر الأهالى من هذين الاقليمين بماشيتهم الى الاقليم الجنوبى حيث المرعى :

ثالثا ــ الثروة المعدنية :

يتوافر فى غانا خام المنجنيز اذ تعتبر ثالث دولة منتجة له فى العالم، كما توجد بها مناجم الماس والذهب والألمونيوم .

رابعا ــ الثروة السمكية :

تهتم غانا بصيد وتسويق الأسماك ، وانشاء مراكز للتوزيع والتوريد وتصنع منه كميات كبيرة ويبلغ الانتاج السنوى من السمك ٥٥ ألف طن سنويا .

خامسا ــ التجارة الخارجية :

نظم الاستيراد والتصدير المعمول بها فى غانا تتلخص فى السماح بترخيص تصدير عام مفتوح يصرح بمقتضاه تصدير بعض المنتجات المحلية لانجلترا ، وكذلك تصدير بعض المنتجات الأخرى الى باقى دول العالم وفيما عدا ذلك يعطى ترخيص تصدير خاص للمنتجات التى لم يشملها الترخيص العام من مراقب عام الاستيراد والتصدير .

اما بالنسبة للاستيراد فهناك فى غانا ثلاثة انواع من التراخيص هى :

استيراد عام مفتوح ، واستيراد بنظام الحصص ، وترخيص استيراد خاص يصرح بمقتضاه باستيراد السلع التى لم يشملها الترخيصان السابقان .

١ ــ بيان أهم الصادرات والدول المصدر لها

السلعة المصدرة	الدول المصدر لها
الكاكاو	الولايات المتحدة ــ المانيا الغربية ــ هولندا ــ انجلترا
الكتل الخشبية	ايطاليا ــ هولندا ــ المانيا الغربية ــ انجلترا
الخشب المنشور	انجلترا ــ الولايات المتحدة ــ اتحاد جنوبى أفريقيا ــ هولندا ــ ايطاليا
حبوب الكولا	نيجيريا ــ الفولتا العليا
الذهب	انجلترا
الماس	انجلترا ــ بلجيكا ــ هولندا ــ امريكا
المنجنيز	الولايات المتحدة ــ النرويج ــ انجلترا
الالمونيوم	انجلترا ــ المانيا الغربية ــ هولندا ــ اليابان

اما واردات غانا الرئيسية فتنحصر فيما يلى -

منسوجات - غزل وخيوط - وسائل نقل - آلات - وقود معدنى وشحومات - حبوب ورقية ومنتجاته - مصنوعات غير معدنية - مصنوعات معدنية - أجهزة وأدوات كهربية - أسماك طازجة ومصنفة - صابون وأدوات تجميل - ملابس داخلية وخارجية - أسمنت - حيوانات - سكر ومنتجاته .

واهم البلاد التى تستورد منها غانا حتى عام ١٩٦٠ كانت انجلترا - المانيا الغربية - هولندا - اليابان - الولايات المتحدة .

اساليب الاستعمار البريطاني وحركة التحرير

يطلق المستعمرون على غانا اسم ساحل الذهب ، وقد تصارع المستعمرون فيما بينهم لنهب خيراتها وخاصة الذهب والماس اللذين يكثران فى أرضها ، وكان أكثرهم طمعا انجلترا التى تم لها بعد حروب طويلة مع الهولنديين الانفراد باستعمارها .

وغانا الحديثة تتألف من مقاطعات اشانتى المستعمرة والمقاطعات الشمالية وتوجولاند التى ضمت لساحل الذهب بعد الحرب العالمية الأولى ، وكانت احدى الممتلكات الألمانية فى افريقيا ، وقد وصلت مساحة أراضى المستعمرة الى هذا القدر من الاتساع بوساطة عدد من الاتفاقيات والمعاهدات بين الانجليز وبين الحكام المحليين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الى أن أعلن الاقليم برمته كمستعمرة انجليزية سنة ١٨٧٤ ثم ضم الى اقليم اشانتى ١٩٠١ بعد سلسلة من الحروب كما اعلنت الحماية الانجليزية على المقاطعات الشمالية فى العام نفسه ، وبذلك وصلت غانا الى حدودها الحالية فى وقت متاخر نسبيا .

فكيف تم للانجليز الاستيلاء على هذه البلاد ؟ فى الحقيقة ان الطريقة التى دخل بها الانجليز كانت على هيئة تجارة ، وظل الحال على هذا المنوال زهاء ٤٠٠ سنة ثم تحولوا بعدها الى محتلين سياسيين ، بدعوى حماية أموال المساهمين فى الشركات التى تتجر مع ساحل الذهب ، واخذت انجلترا تمارس نفوذها الاستعمارى ، وقد لاقت صعابا لاستمساك البرتغاليين والهولنديين باستغلال هذه البلاد ، ولكن السياسة الانجليزية استطاعت بأسطولها البحرى أن تنفذ الى هذه البلاد وتستولى عليها .

واخذت الدويلات الوطنية فى ساحل الذهب فى التحالف لتواجه الخطر الاستعمارى ، غير أنه كان من بين هذه الدويلات دولة اشانتى ودولة فانتى وكان بينهما عداء تقليدى كل واحدة تريد أن توسع حدودها وتضم الأراضى المجاورة لها وقد استغلت انجلترا هذه الخلافات ، وقامت بايقاع الفتن والتفرقة لتشعل حربا أهلية فى غانا ، فهى تنصر حزبا على حزب ، لا لمصلحة الحزب ، وانما لتنفرد به ، لتحصل منه على مصالح ذاتية لها بحجة انها هى حاميته وسيدته وصاحبة الفضل عليه ، ثم هى لا تتركه فى حاله خشية ان يقوى ، بل تظل تفت

فى عضده ، فتوقع الفتنة بين رجاله، حتى يشغلوا بمصالحهم الشخصية وينسوا قضية وطنهم وهدفهم الأسمى وانجلترا خبيرة فى هذا الفن ، ولكن الحقيقة جابهتها وكانت صـدمة أليمة أن الوطن يجمع ابنـاءه بروابط مختلفة ومتعددة كلها قوية واقواها الرغبة فى التحرر من الذل والعبودية ، ومهما ابتعدوا وتنافروا فترة من الزمن عن بعضهم فلا بد أن يجمع حب الوطن شملهم .

وقد أعلنت الحكومة الهولندية التى كانت تشارك انجلترا فى احتلال غانا انها مضطرة ــ بعـــد أن أحست بأن الوطنيين أصروا على استرداد وطنهم المسلوب بأى ثمن ــ الى التنازل عن ممتلكاتها فى ساحل الذهب ، وبعد ان ظل قائما زهاء ٢٧٤ سنة .

وآل الأمر كله الى الانجليز بعد تسلمهم المراكز الهولندية فى فبراير ١٨٧١ وقد طالب زعماء الفانتى بوضع دستور لهم ينظم حياتهم، ويحقق التقدم لهم ويجمع شملهم ، وهم يطالبون فيه بشق الطرق ، وافتتاح المدارس ، وتحسين الصحة ووسـائل الزراعة والصـناعة ، وايجـاد محصولات جديدة لتكون وسيلة جديدة للربح يمكن الاسـتفادة بها فى المستقبل ، والعمل على تنمية وتسهيل العمل فى المنـاجم وغيرها من مصادر التعدين فى البلاد .

ولكن انجلترا التى لا تريد أى تقدم لأهل البـلاد هاجمت هـذا الدسـتور هجوما شديدا ، وأنكرت حق الأهالى فى وضع دستور لهم لأنهم يعيشون تحت الحماية البريطانية التى تملك وحدها الاقتراح . ورأت انجلترا « للقضاء على تجمع القوى الوطنية » أن تعلن استعمارها لساحل الذهب وتم لها ما أرادت عام ١٨٧٤ وبعد أن تمكن الانجليز من اخماد ثورات الفانتى لم يعد فى الميدان الا الأشـانتى فجمعوا قواتهم لاحتلال كوماس عاصمة الأشانتى ، وشتتوا ملك الأشانتى وجعلوا ملكه أجزاء تحت حمايتهم ، ونهبوا الأموال وخزائن الملك المملوءة بالذهب ، ولما كان الملك يحاول جمع شـمل الأشانتى لمحاربة الانجليز ردت عليه القوات البريطانيـة باحتلال كوماس فى ١٧ من ينـاير ١٨٩٦ وفرضوا عليها الحماية الانجليزية ونفوا الملك وعائلته الى سيشيل، ودار السلب والنهب واهانة تقاليد الأشـانتى فى الصميم بحرقهم الأشجار والمعابد المقدسـة بحثا عن الكرسى الذهبى الذى يمثل كل تقاليد الأشانتى مما أثار أهالى كوماس فقاموا بهجـوم على الانجليز انتقاما لعرش ملكهم ، وحاصر الانجليز كوماس مرة أخرى حتى هلك معظم أهلها جوعا، ونفى غالبية السـكان الى سيشـيل وسجن الباقون وبذلك كسرت شـوكة الأشـانتى .

وظهرت جمعية المحافظة على حقوق المواطنين بعد ذلك ، وعندما أحست انجلترا بأن هذه الجمعية ستقوم بنهضة من شـأنها أن تنير أذهان الشعب الى أن الاستعمار عدوه الأول ، وأنه يجب القضاء عليه، اتبعت طريقة التفضيل والتفريق بين زعمـاء الجمعيـة فنشب النزاع بينهم وذهبت ريحهم سنة ١٩٢٤ .

وبدات تظهر منظمات الشباب ، ولكن نشبت الحرب العالمية الثانية فتعطلت الحركة الوطنية حتى صدور دستور ١٩٤٤ حيث كون دكتور دانكوا وآخرون حزب الميثاق الموحد لساحل الذهب سنة ١٩٤٧ .

ولقد دعا الحزب الزعيم الوطني كوامي نكروما ليتولى سكرتارية الحزب وكان أول ما فعل هو تثبيت دعائم الحزب وحوله من مجرد تجمع سياسي عادي الى منظمة شعبية ذات اجتماعات منظمة وشعب وفروع وربط كل هذا باللجنة التنفيذية العليا للحزب مستفيدا فى ذلك من نتائج الاحزاب السياسية المعاصرة فى البلدان الأوربية ، وأعلن فى الوقت نفسه ان برنامجه اشتراكى ، ونجح نكروما فى أن يكتل صفوف الشعب وراءه واصبحت شعب الحزب نشيطة حتى فى أصغر القرى ، وبدات انجلترا تحسن بأن « تكتيك نكروما وحزبه » سيكلفها الكثير دون أن تحصل على نتيجة مرضية ، فكان اصطدامها بنكروما نقبضت عليه ، ونفته فى احدى القرى النائية فى ساحل غانا ، وبدات الحكومة الانجليزية تحس بالقلق ازاء هذه الحالة المتأزمة فأطلقت سراح نكروما ومعاونيه .

وكان أول ما قام به نكروما تنظيم اضراب للمطالبة بحقوق شعب غانا فقبض عليه ثانية .

وفى يناير ١٩٥١ بدات الانتخابات وانتصر حزب نكروما انتصارا ساحقا برغم أنه كان وزعماء الحزب كلهم فى السجن ، وكان أساس دعايته الانتخابية الحصول على الحكم الذاتى ، فاضطر الحاكم الى اطلاق سراح نكروما ، وخرج من السجن ليباشر سلطاته كرئيس للأغلبية البرلمانية الجديدة ، وبرغم ان وزارته كانت افريقية كلها لا يمنعها شىء من تشريع ما يتراءى لها الا أن سلطات الحاكم العام التى كفلها له الدستور كانت لها بالمرصاد .

ولم يقنع نكروما وحزبه بهذا فعاد يطالب بالهدف الأول له وهو الحكم الذاتى الكامل بحيث يمثل الشعب فى البرلمان تمثيلا حقيقيا بالانتخاب المباشر وجعل هيئة موظفى الدولة كلهم من الوطنيين .

وكان لاشهار نكروما سلاح المقاطعة السلبية فى وجه انجلترا — وكانت قد ذاقت الأمرين من جراء تطبيق غاندى لهذه السياسة فى الهند — أثر فعال وكما أرادت انجلترا معرفة نتائج اشتراك أهالى ساحل الذهب فى ادارة شئون بلادهم قبل أن تفكر فى المرور بالتجربة نفسها فى مستعمرة أخرى اكبر . مثل نيجيريا ، وأرادت أن تظهر بمظهر الدولة التى تساعد الوطنيين فى المستعمرات على الوصول الى ادارة بلادهم بأنفسهم ، ولم يخف على أحد أن انجلترا كانت تخشى من أن تفلت أزمة الأمور من أيديها فتضطر الى ترك المنطقة مرغمة .

وانشأ نكروما أخيرا المؤتمر الوطنى لساحل الذهب ، ثم تطور الحكم حتى تم الاستقلال الكامل فى ٧ من مارس سنة ١٩٥٧ بعد مرور ١١٣ سنة واطلق اسم غانا على الدولة المستقلة الجديدة .

غينيا

جمهورية غينيا احدى دول غرب افريقيا وتطل على ساحل افريقيا الغربى وتبلغ مساحتها حوالى ٢٤٥ الف كيلومتر مربع وعاصمتها كوناكرى .

ويبلغ عدد السكان بها نحو ٢ر٥ مليون نسمة ، يعمل المقيمون منهم فى الساحل الشمالى بزراعة نخيل الزيت والموز والأناناس ، كما تعمل الجماعات القاطنة على حضيض مرتفعات فوتاجالون برعى الماشية والأغنام ويقل عدد السكان كلما اتجهنا ناحية الجنوب الشرقى من غينيا حيث تكسو هذه المناطق الغابات الاستوائية الكثيفة .

الموارد الاقتصادية

أولا — الزراعة :

يرتكز الاقتصاد القومى فى غينيا على الحاصلات الزراعية، وبصفة خاصة على البن والموز ومنتجات النخيل وتعتبر الزراعة هى الحرفة الرئيسية فى غينيا حيث يزرع الأرز ، والشعير ، والذرة ، والقطن ، والفول السودانى ، وقصب السكر ، والكاكاو ، والبرتقال غير أنه يلاحظ أن الكميات المنتجة من هذه المحصولات لا تكفى حاجة الاستهلاك المحلى باستثناء التفاح الذى يصدر منه الى الخارج ، كما يصدر الخشب والموز والبن وبعض الحاصلات الأخرى كالفول السودانى .

ويلاحظ أيضا أن غينيا تصدر كميات كبيرة من الماشية .

ثانيا — الصناعة :

تعتبر غينيا من البلاد التى لم يكتمل نموها الاقتصادى فاقتصادها القومى يتسم بالطابع الزراعى الاستاتيكى ، ويلاحظ انه كلما غلب الطابع الزراعى على اقتصاديات الدولة اعتبرت فى عداد الدول المتخلفة اقتصاديا .

كما ان غينيا من البلاد المنتجة للمواد الأولية والخامات مثل الألمونيوم وزيت النخيل والحديد الخام والبن وغير ذلك ، وليس بها صناعات تحويلية ، ولذلك فهى تعتمد على الاستيراد فى كل ما يتعلق باحتياجاتها من سلع الاستهلاك التى قل إنتاجها بسبب الحصار الاقتصادى الفرنسى على غينيا .

ويلاحظ أن الصناعة والتصنيع فى غينيا مازالا فى دورهما البدائى، وما زالت غينيا تفتقر الى اكثر من مقدمات التصنيع كالتمويل والأيدى الصناعية المدربة وغيرهما غير انه يوجد بعض الصناعات الصغيرة

كصناعة الزيوت والصابون والبلاستيك حيث تنتج كميات ضئيلة لا تكفى حاجة الاستهلاك المحلى منها ولذلك فهى تكمل حاجاتها بالاستيراد من الخارج .

ثالثا ــ الثروة المعدنية :

اهتمت غينيا فى السنوات الأخيرة بالثروة المعدنية حيث استغلت مناجم الحديد والألمونيوم ، ويعتبر الماس والذهب من أقدم منتجات المعادن فى غينيا الا انه يلاحظ أنه لعدم كفاية رءوس الأموال فقد قل النشاط فى البحث عن هذه المناجم

رابعا ــ التجارة الخارجية :

تقوم غينيا بتصدير الحاصلات الزراعية والمواد الأولية والخامات السابق ذكرها كما تقوم بتصدير خام الحديد والألومنيوم والماس .

وتقوم باستيراد المواد الغذائية من منتجات البان ، بطاطس ، أرز ، دقيق ، أسماك محفوظة ، سكر ، خضروات محفوظة. وأهم البلاد التى كانت غينيا تستورد منها هى فرنسا ، هولندا ، البرتغال، المغرب، وايطاليا .. كما تستورد أيضا البيرة والنبيذ والسجاير من فرنسا والدانيمرك والجزائر وهولندا والولايات المتحدة .

وفيما يلى قائمة بأهم السلع الأخرى التى تقوم غينيا باستيرادها من الخارج والبلاد الموردة لها :

السلعة	البلاد الموردة لها
الأسمنت	
العطور	
الأدوية	فرنسا ــ ايطاليا الولايات المتحدة ــ فنزويلا
الاسمدة	
البويات	
الصابون	
المبيدات الحشرية	
بترول	ايطاليا ــ الولايات المتحدة ــ فنزويلا
زيوت معدنية	
مصنوعات خشبية	فرنسا ــ الكاميرون
الأقمشة والمنسوجات	فرنسا ــ المانيا الغربية ــ انجلترا ــ بلجيكا ــ هولندا ــ ايطاليا
الأحذية	فرنسا ــ المغرب
الورق ومصنوعاته	فرنسا
حديد وصلب وصاج	فرنسا
آلات وماكينات وأجهزة	فرنسا ــ الولايات المتحدة
عربات ركوب ونقل	الولايات المتحدة ــ انجلترا ــ فرنسا ــ هولندا
الأثاثات المعدنية	فرنسا

ويلاحظ أن الميزان التجارى لغينيا فى السنوات العشر الأخيرة أظهر عجزا مستمرا فى غير مصلحة غينيا ، وهذا يرجع الى زيادة واردات غينيا عن صادراتها والى أن نسب المبادلات لا تكون غالبا فى مصلحة غينيا وهذا معناه اعتصار الجهد المحلى لمصلحة الدول الأجنبية .

اسلوب الاستعمار وحركة التحرر

اسلوب الاستعمار يتكرر فى صورة واحدة ، فمثلا نجد ان الاستعمار الفرنسى الذى رأيناه فى الجزائر والمغرب نراه بعينه فى غينيا وغيرها من البلاد المستعمرة . الاستغلال البشع ، الاضطهاد والتفرقة العنصرية ، التهور فى سفك دماء الأبرياء وتعذيبهم وتجويعهم واذلالهم .

ترى التناقض الصارخ بين مصلحة الشعب من جهة ومصلحة الاستعماريين وأعوانهم من الجهة الأخرى ، فالاستعمار يخلق طبقة الاقطاعيين وعملاء الاستعمار ، وكانوا يعرفون فى غينيا باسم « زعماء الاقاليم » ويجعل منهم أدوات يسخرها لخدمته ، كما أن فرنسة التعليم ومنح المستعمرين سلسلة من الامتيازات والضمانات لبعض المتعلمين الملقنين المبادىء الاستعمارية ، خلق طبقة اخرى موالية للفرنسيين .. هكذا استخدم المستعمر مبدأ فرق تسد كعادته ، واصبحت غالبية الشعب من الفلاحين والعمال تسخر لمصلحة المستعمرين وعملائهم الخائنين .

ومما هو جدير بالذكر فى هذه المناسبة أن المستعمرين كان همهم ليس الحصول على المواد الخام ووضع أيديهم على السلع فحسب ، بل انهم ايضا احتفظوا لأنفسهم بحق بيع السلع المصنوعة ولذلك عرقلوا تصنيع البلاد .

وبعد ستين عاما من كفاح متواصل كالذى شاهدناه فى الجزائر وفى كل شبر دنسته قدم مستعمر أخذت الدماء الذكية تجرى بحورا لتروى أرض الوطن وتزرع شجرة الحرية بيد ابناء الشعب الممثلين فى جميع طبقاته المختلفة والذين تضمهم جبهة وطنية واحدة هى « حزب غينيا الديموقراطى » الحزب الذى يملك تحت تصرفه جميع السلطات ويصرف الشئون الاقتصادية والقضائية والسياسية والفنية، فالحزب هو الذى يوجه الحكومة الفنية الى تطوير وتحسين كل مرافق الأمة لتتم سعادتها .

وكان على الشعب الغينى ان يتخلص من آثار الاستعمار البغيضة بعد ان انتقل من بلد مستعمر الى دولة ذات سيادة ، فالتعليم يجب أن يتسم بالطابع الوطنى والثقافة الثورية والوطنية الافريقية ، كما يجب تعميمه ، وخلق مجموعات فنية من أبناء الشعب لتخدم روح التطور الجديدة .

واهتم الحزب الغينى كذلك بمنح المراة حقوقها فى أن تحيا حياة حرة كريمة فى ظل الحياة الجديدة فى عهد الاستقلال وان تتبوأ مكانها

فى المجتمع وتعمل جنبا الى جنب مع الشباب الافريقى المناضل خاصة وأن لها مآثرها المجيدة ، فلقد زج بالمئات من النساء فى السجن لا لسبب الا ولائهن للحزب وجراتهن فى الحق ، وكثير منهن سقطن برصاص الاستعمار البغيض ، او تنكر لهن أزواجهن ممن كانوا يناوئون الحزب ويناصبونه العداء .. وفيما يلى نظرة السيد الرئيس أحمد سيكوتورى فيما يجب أن تكون عليه المرأة فى عهد استقلال غينيا قال :

« كيف يمكن ان نترك المرأة الافريقية فى هذا المكان المتخلف الذى تشغله الآن ؟ كيف نعلل تلك المهور الشائعة والزيجات بالعقود ، والزيجات الاجبارية التى تعقد وكأن المرأة فيها سلعة من السلع تباع وتشترى وتورث ؟

اننا نريد ان نمنح المرأة مكانها الطبيعى على قدم المساواة مع الرجل كى يتحملا مسئولياتهما معا ، لا فيما يختص بحياتهما كزوجين فحسب ، بل كذلك فيما يتعلق بالمصلحة الوطنية العامة .

وغير خاف أن الاستعمار وضع المرأة فى مركز متخلف تافه .. لماذا ؟

لأنه يعلم أن هذه هى افضل وسيلة لايجاد التفرقة بيننا فى مجتمعنا ، وهذا يفسر السبب الذى من أجله نرى جيلا كاملا من الرجال يعملون كتبة على الآلة الكاتبة او سكرتيرين أو غسالين او قهرمانات « دادات » يشرفون على الصغار ويقومون بأعمال المنزل ، وما كان المستعمر ليهتم بمثل تلك الشئون ، أو ليعنى بكيفية استغلال الافريقى : وكل ما كان يهم الاستعمار هو خلق التفرقة بين عناصر المجتمع على أوسع نطاق ممكن كى يتدهور ذلك المجتمع ويتحطم كيانه ».

وهكذا نرى النهضة الافريقية تأخذ طريقها بسرعة ويعم التطور البلاد ، وتظهر غينيا فى معركة الاستقلال الافريقى ، والوحدة الكاملة لافريقيا بأسرها .

جمهورية مالى

يحدها شمالا الجزائر ، وغربا موريتانيا والسنغال ، وشرقا النيجر ، وجنوبا غينيا وساحل العاج وفولتا العليا ، ويبلغ عدد سكانها ٤ر٨ مليون نسمة ، كما تبلغ مساحتها ٢ر١ مليون كيلومتر مربع ، وعاصمتها هى باماكو .

الموارد الاقتصادية

أولا ـ الموارد الزراعية :

تعتبر الذرة الرفيعة والشامية والفول السودانى والأرز من أهم الحاصلات الزراعية وقد بلغ الانتاج من كل منها ٧٨٥ ، ٦٢ ، ١٥٠ ، ١٦٣ الف طن على التوالى ، كما تزرع كميات بسيطة من القطن فى بعض الجهات .

ومن الممكن زيادة الانتاج من هذه الحاصلات الزراعية ، وذلك باستصلاح الأراضى الموجودة ، وعن طريق تحسين طرق الرى المختلفة ، حيث أن قلة الأمطار تؤثر تأثيرا سيئا على انتاج المحصولات الزراعية ، وكذلك عن طريق بناء السدود فى نهر النيجر حيث يتم رى ٥٠ الف هكتار تزرع بالقطن والأرز .

ثانيا ـ الانتاج الحيوانى :

تقدر الماشية بحوالى ٤ مليون رأس ، والأغنام والماعز ٦ مليون ، والجمال ٧٨ الفا والخيل ٦٠ الف رأس .

وتعتبر تربية الماشية والحيوانات حرفة رئيسية يزاولها عدد كبير من السكان ، وتهتم الحكومة بالثروة الحيوانية ، فقد أقامت مركزا لتربية الحيوان ، حيث تجرى التجارب على المراعى ، وتتخذ التدابير لمكافحة الأمراض ، وادخال سلالات جديدة لزيادة الانتاج وتحسينه

ثالثا ـ الموارد المعدنية :

يستخرج حاليا الفوسفات والحديد وملح الطعام ، كما تجرى الأبحاث عن البترول والذهب والماس والمنجنيز وذلك بمعاونة خبراء من الأجانب .

رابعا ـ الانتاج الصناعى :

تعتبر مالى بلدا متخلفا حيث لا توجد صناعات حديثة ، والصناعات الموجودة بها صناعات تحويلية مثل صناعة الصابون واستخراج الزيوت ، وهى تعتمد على عدد ضئيل جدا من المصانع البدائية .

خامسا ـ التجارة الخارجية :

جمهورية مالى منضمة لمنطقة النقد الفرنسية ، لذلك فمعظم المعاملات التجارية لها تتم مع فرنسا والدول التابعة لمنطقة النقد الفرنسية ، حيث لا تخضع التحويلات لأية قيود .

غير انه يلاحظ ان جمهورية مالى خطت عدة خطوات نحو استقلالها النقدى ، وتحررها من التبعية الاقتصادية لفرنسا ، فقد انشأت بنكا مركزيا عام ١٩٦٠ ، كما أصدرت منذ وقت قريب عملة خاصة بها هى الفرنك المالى ، الذى يحل محل الفرنك الافريقى الاستعمارى الذى كان متداولا فى مالى منذ الحرب العالمية الثانية .

تستورد مالى معظم السلع التموينية مثل السكر والدقيق والملح والاسمنت والشاى والكبريت والسجاير والزيوت والصابون ، كما تستورد المنسوجات القطنية والعدد والآلات الميكانيكية ، والسيارات .

وأهم البلاد التى تستورد منها هى فرنسا ، الصين ، المانيا الغربية ، انجلترا ، هولندا ، الجزائر .

وتصدر مالى الفول السودانى الذى يمثل ٧٥٪ من صادراتها ، وزيت الفول السودانى ويمثل ١٠٪ ، والقطن والصمغ العربى ويمثل ٣٪ . والى جانب ذلك تصدر الماشية والأغنام والجلود والزيت والأخشاب والفاكهة .

واهم البلاد التى تصدر اليها مالى هذه السلع هى :

ساحل العاج ، السنغال ، الفولتا ، النيجر ، الجزائر ، غينيا ، وغانا ، كما أن فرنسا تشترى من مالى كميات كبيرة من الفول السودانى .

يتبين من ذلك أن العلاقات التجارية بين مالى وبلاد الدار البيضاء ظلت ضعيفة حتى قيام مؤتمر الدار البيضاء ، وذلك باستثناء غينيا والجزائر حيث تستورد مالى الأقمشة القطنية من الجزائر ، كما تقوم بتصدير اللحوم الى غينيا .

أسلوب الاستعمار والكفاح من اجل الحرية : ـ

أرض مالى دنست كذلك بالاستعمار الفرنسى ، وما قدمناه عن وسائل هذا اللون من الاستعمار نجده يتكرر ، اذ يعتبر مالى حين

استعمرها عام ١٨٨٧ أرضه يستغلها ، وينهب خيرها ، بل ويسميها « بالسودان الفرنسى » .

وبهذه الطريقة السافرة والدعوة المرذولة الى اعتبار الأجزاء المستعمرة جزءاً من فرنسا برغم ارادة أبناء هذه البلاد ، حيث يستخدمون وسائل العنف والبطش والارهاب والتعذيب لاجبار الشعب على قبول هذا الوهم .

ونود أن نوجه النظر فى هذه المرة الى هذا النوع من الاستعمار الجديد « التغلغل الصهيونى فى افريقيا » ، وان كنا فى غمرة الفرحة بالنصر الذى أحرزته الدول الأفريقية الأعضاء فى مؤتمر الدار البيضاء قد أجلنا التحدث عن خطر الصهيونية فانه آن لنا أن نتحدث عن هذا الأخطبوط الاستعمارى ذنب المستعمرين وشوكة فى ظهر المكافحين ، يتركه الاستعمار من متخلفاته فيدخل بطريقة ظاهرها التعاون والصداقة ومد يد المساعدة فى مختلف شئون الحياة ودعوى تقدم البلاد التى تأخرت بسبب وجود المستعمرين بها ، ويدخل الصهيونيون بطرق ملتوية وبمكر وخديعة ليحاربوا القومية الافريقية بمختلف وسائلهم سرا وعلانية ، انهم كالأفاعى يظهرون ثم يختفون ، ويختفون ليظهروا أن ملمسهم ناعم . وأن سمهم لشديد لمن لايأخذ الحذر منهم .

ولكن التعاون الافريقى بين دول مؤتمر الدار البيضاء ، قدكشف دور هذا المرض قبل انيستفحل الداء كما حدث فى فلسطين ، وكشفته الشعوب أيضا فى الجزائر وغينيا ومالى والكونغو . ففى كل شبر من أرض أفريقية تجد له يدا تمتد اما فى العلانية أو فى الظلام ، كمثل محاولة الصهيونيين الاشتراك فى أرض افريقية فانك تجد له يدا فى السوق الأوربية المشتركة والمنظمات العمالية ، وفى وسائل الاعلام المختلفة والدعاية المغرضة ضد البلاد الافريقية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة التى تحرس الباب الشمالى للقارة ، وهى همزة الوصل بين هذه القارة وغيرها من القارات وهى الشقيقة المخلصة لهذه الدول التى تناضل من أجل حريتها ، والتى تكسب استقلالها بقوة ايمان أبنائها ، وبمساندة الشعوب الافريقية بعضها لبعض .

والمعروف أن معظم الجيش السرى الفرنسى أداة تحركها الصهيونية لعرقلة استقلال الجزائر ، ولكن هذا حلم بددته الحقيقة ، حيث انقضى الاستعمار واستقلت الجزائر .

كل هذا كمقدمة تفضح موقف الصهيونية من استقلال مالى لأن أساليبها واحدة واليك هذه الصورة التى اتبعتها لمحاولة اخضاع مالى لسلطانها وايقاعها تحت سيطرتها فى ابريل ١٩٦٠ سمحت وزارة الخارجية الفرنسية لحكومة تل أبيب بفتح قنصلية لها فى داكار عاصمة السنغال وذلك قبل أن يعلن استقلال مالى بشهرين كاملين : « وولى هذه القنصلية كولونيل فى الجيش الاسرائيلى ، كان من الأعضاء البارزين فى عصابة الهاجانا ويدعى يهوذا بن دافيد .

وبعد افتتاح هذه القنصلية الاسرائيلية الجديدة قام المندوب

السامي الفرنسي فى داكار بتقديم القنصل اليهودى الجديد الى حكومة مالى .

واعلن استقلال اتحاد مالى فى ٢٠ من يونيو ١٩٦٠، وتوالت برقيات التهانى من حكومات الدول المختلفة الى الحكومة الجديدة ، وسارعت تل ابيب الى نيل ثقة الحكومة الجديدة فأبرقت لها بأعظم التهانى ، وتليت برقيات التهنئة من الدول فى احتفال رسمى ، وكانت اسرائيل هى الثالثة « بعد ليبريا والولايات المتحدة وفى يوليو ١٩٦٠ زار داكار كلا من وزير خارجية اسرائيل ووزير العمل بها ، وقدم هذان المبعوثان اليهوديان للحكومة الجديدة ٢٥ منحة دراسية ودامت الزيارة أربعة أيام .

وهكذا تحاول اسرائيل أن تتودد الى الدول الافريقية بغية الوصول الى أهدافها وان كان هذا سوف يلقى به فى عرض البحر الوعى الافريقى الذى تمثله هذه المؤتمرات المنعقدة بين دول الدار البيضاء ، ويتضح ذلك من مواقفها الايجابية لمحاربة الصهيونية والاستعمار وأذنابهما والقضاء عليهم جميعا قضاء مبرما .

الجـــــزائر

وهى تنحصر بين البحر الأبيض المتوســط شــمالا ، والصحراء الكبرى جنوبا وتحدها شرقا أراضى تونس وصحراء ليبيا ، كما تمتد حدودها الغربية الى المغرب الأقصى وافريقية الاستوائية .

وتبلغ مســاحتها نحو ٢ ١/٤ مليون كيلو متر ، والجـزائر بلد زراعى ينتج كميات كبيرة من الحبوب ، وتبلغ مساحة الأراضى المنزرعة بها سبعة ملايين فدان ، فضلا عن مليون فدان من الكروم ، تضاف الى هذا مزارع النخيل وأنواع الفاكهة والغابات والزيتون .

وتصدر الجزائر سنويا أكثر من مليون قنطار من الحلفا ، كمـا تصدر مليون رأس من الغنم ، وتنتج ربع انتاج العالم كله من الفلين .

أما الثروة المعدنية فتشمل الحـديد ، والرصاص ، والزنك ، والنحاس والفحم ، والفوسفات والبترول .

وأهم المدن والموانى البحرية بها هى : الجزائر العاصمة ، وهران ، وجيمبل ، وعدد سكان الجزائر أحد عشر مليون نسمة وينقسمون الى :

١ ـ مسلمين

٢ ـ فرنسيين

٣ ـ يهود .

١ ـ المسلمون :

هم الأغلبية الساحقة من سكان الجزائر ، وقد استقروا فى بلاد المغرب العربى منذ أيام الفتح الاسلامى .

٢ ـ الفرنسيون والأجانب :

وهم الذين يسمون بالمستوطنين الأجانب ، وقد دخل الفرنسيون الجزائر مع جيش الاحتلال وبعد الفتح دفعتهم الحكومة لكى يحصلوا على الثروة دون مشقة ، كما أن فرنسا عملت على ازدياد الأجانب من ايطاليا واسبانيا الذين وفدوا على الجزائر واغدقت عليهم السلطات الفرنسية الأموال ومنحتهم الأرض الشاسعة ، وجنستهم بالجنســية الفرنسية . هذا وقد عاد عدد كبير من المســتوطنين الفرنسيين الى فرنسا بعد استقلال الجزائر .

٣ ــ اليهود :

يبلغ عدد اليهود فى الجزائر مائتى الف نسمة وهم شرذمة خائنة غادرة سلاحهم الأول النفاق البارع اللئيم ، تراهم وراء كل مذبحةوكل تخريب لا تعرف الانسانية اليها سبيلا ٠

أسلوب الاستعمار وحركة التحرر :

الذى يهمنا فى تاريخ هـذه البـلاد هى الفترة ما بين دخـول الاستعمار الى الجزائر مغتصبا هدفه التوسع لاستغلال ثروات البلاد ونهب الأموال الى أن تحقق استقلال الجزائر .

لقد أعطى الشعب الجـزائرى المسـتعمرين درسا لن ينسـوه ابدا وستظل ذكرى هزيمة الفرنسيين فى الجزائر عالقة بأذهانهم طويلا بعد أن تحطمت كبرياؤهم على جبال الاوراس ٠

احتكرت فرنسا كل خيرات الجزائر بطرق مختلفة ، فقد أرسلت أفقر الفلاحين الفرنسـيين والأوربيين الى الجـزائر وملكتهم الأرض فسجلوها لهم ، وبعد أن كان الجـزائريون ملاكا لأرضـهم اصبحوا أجراء ، وجعل الفرنسـيون من الجـزائر مزرعة لهم فنحن نرى أن القمح الذى يحتوى على المواد الغذائية الأساسية للجزائريين بدأ يقل انتاجه منذ الاحتلال الفرنسى وعمل المستعمرون على تعطيل وتشريد أهـــل الجزائر فقد منعت ســبل حصولهم على عمـــل ، واضطروا بعد أن حرموا فى بلادهم كل شىء أمام الحاجة للابقـاء على حيـاتهم أن يتخلوا عن زوجاتهم وأطفالهم ومنازلهم وبلادهم ليبحثوا عن عمل فى فرنسا ولكنه عمل شاق مضن يعود عليهم بالنذر اليسير الذى يأنف الاوربيون القيام به ، ولم تقف فرنســـا عند هذا الحد بل أمضت فى طغيانها فلم تسمح لهؤلاء العمال منذ عام ١٩٥٥ بالعودة الى بلادهم ، وأصبحوا عرضة للمطاردة والاعتقال والسجن والتعذيب .

وأكثر من ذلك فان الاستعمار حرم الجزائريين لغتهم العربية ، وأحل محلها اللغة الفرنسية وآذاهم فى دينهم وعاداتهم وتقاليدهم .. وكان لابد من أن تقوم ثورة عارمة يستميت فيها شعب اجمع على التخلص من الذل والعبودية .

فقد هب شعب الجزائر يطالب بتحرير بلاده بالكفاح السلمى ، ولكن الجزائريين قوبلوا من جانب السلطات الفرنســية بالتعذيب ، والاغتيال والنفى والتشريد ووجد الشعب الجزائرى نفسه مضطرا للثورة المسلحة وقام « حزب الشعب » والجمعيات السرية بعقد اجتماع وطنى فى أغسطس ١٩٥٤ اشتركت فيه لجنة تحرير المغرب العـــربى بالقاهرة ، وفى هذا المؤتمر تقرر اعلان الثورة المسلحة فى الجزائر وقررت كل الأحزاب الجزائرية حل نفسها والانضـمام الى جبهة واحدة هى جبهة التحرير الوطنية .

ودوت أصوات القنابل والبنادق السريعة الطلقات فجر اليوم الأول من نوفمبر ١٩٥٤ تعلن مولد الكفاح المسلح ضد الاستعمار، اذ هاجم الثوار مراكز الشرطة والجيش الفرنسي واستولوا على أسلحة فرنسية، ووقع اختيار الشعب على طائفة من الموظفين الجزائريين لتقديم استقالاتهم مرة واحدة وفى وقت واحد ، وأصبحت السلطات الفرنسية شبه معزولة عن الشعب .

واصبحت فرنسا أمام قوة شعبية هائلة وتيار جارف لا تهمه المعتقلات ومافيها من الوان العذاب الوحشى الذى ينـدى له جبين البشرية ، ولا يلتفت الى الوعود بالاصلاحات فهى وعود زائفة وادوية مهدئة ، فالجزائريون يقدسون وطنهم ويستميتون لارجاع السيادة التامة اليه .

وقامت فرنسا بأعمال حربية تهدف من ورائها الى ابادة الشعب الجزائرى بالجملة ، بالحرائق والسرقات والتخريب بالقتل والسجن والتعذيب ، لا يرحمون امرأة ولا طفلا ولا عجوزا ، وراحت تنشىء المعتقلات وتزج فيها الآلاف من الجزائريين وتمد الأسلاك الشائكة الكهربية على حدود تونس والمغرب ، بل انها عزلت المدن عن الأرياف ، وأخذت تشن الغارات ، وتنسف الأحياء الوطنية ، وراحت تنفذ الأحكام العسكرية الصارمة على الأبرياء .

فهل ضعفت ثورة الجزائريين الأبطال ؟ نحن نعرف والعالم كله يشهد بأن الخسائر التى لحقت فرنسا بسبب الجزائر كبيرة ، فقد أفنى الثوار الجزائريون أعز أبناء فرنسا من العسكريين والخبراء والفنيين ، وانفقت فرنسا من ميزانيتها على الحرب نفقات باهظة ، فقد كانت تخصص فى العام ألفى مليون فرنك للحرب مما أربك ميزانيتها وأثر تأثيرا كبيرا على اقتصادياتها .

ولكن ثورة الجزائر قد سارت فى طريقها لتحقق المبادىء التى اعلنتها وهى استقلال الجزائر وحريتها وسيادتها كاملة ، وتحقيق وحدة شمال أفريقيا وتطبيق النظام الديمقراطى دون تمييز فى الدين أو الجنس أو اللغة وصداقة جميع الدول دون انحياز .. واشترطت من أجل التفاوض مع فرنسا ، أن تعترف باستقلال الجزائر ، وأن تطلق سراح المعتقلين السياسيين ، وأن تتعهد بعدم تتبع جيش التحرير بعد وقف القتال ، وأن تبطل جميع القوانين التى تعتبر الجزائر أرضا فرنسية .

هذه هى ارادة شعب لا ينخدع ولا يقبل المساومات من أجل حريته وشرفه لا يقبل ان تصبح الجزائر اقليما فرنسيا ، بل لا يقبل أن يمت لفرنسا بصلة تقيده بها أو تربطه بسياستها .. وجاء ديجول الى الحكم وأعلن أن الجزائر فرنسية وعرض دستورا جديدا للجمهورية ، وقسمت فرنسا الجزائر خمس مقاطعات هى : وهران ، الشليف ، الجزائر ، القبائل ، وقسنطينة .. ولكن الشعب الجزائرى تحدى هراء ديجول ، ورد عليه بانشاء حكومة جزائرية مؤقتة بالقاهرة فى ١٩ من ديسمبر ١٩٥٨

وسرعان ما اعترفت الدول العربية بالحكومة الجزائرية المؤقتة ، كما قررت انشاء ميزانية خاصة للجزائر فى أكتوبر ١٩٥٨ تبلغ ١٢ مليونا من الجنيهات ، هذا الى جانب الأموال والمساعدات الأخرى التى تتلقاها الثورة الجزائرية من البلاد العربية . واعترفت بحكومة الجزائر المؤقتة دول اخرى فى آسيا وافريقيا .

وقد انتقلت المعركة الى قلب فرنسا ذاتها مما اثبت أن الثورة قوية وأن رجالها ذوو باس شديد ، وقد استطاعت الدول الافريقية والاسيوية ان تعرض قضية الجزائر على هيئة الامم المتحـدة فى أكتـوبر ١٩٥٨ ودافعت عنها دفاعا مجيدا ، فانتقلت قضية الجزائر الى المجال الدولى وشهد العالم أجمع فظائع فرنسا وأدان الرأى العالمى الاستعمار الفرنسى فى الجزائر وطالب بمنح الشعب الجزائرى حريته واستقلاله .

ان نضال الشعب الجزائرى هو نضال كل الشعوب التى تقاسى من ظلم الانسان للانسان ، وبوحدة الصف وهى الظاهرة السائدة بين دول آسيا وافريقيا ستكون اللطمة الكبرى فى سبيل الاطاحة التامة بالاستعمار وعملائه .

واخيرا وسط كل هذه الظروف تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا وحصلت الجزائر على استقلالها ، ومازال أمامها الكثير لكى تثبت وتدعم هذا الاستقلال وتبنى حياة حرة كريمة على ارض الجزائر .

الفصـــل الثانى

ظروف انشاء السوق الأوروبية المشتركة

ترجع فكرة السوق الأوربية المشتركة الى الاقتصـــادى الفرنسى « جان مونت » كما ساهم فى انشائها عدد من كبار السياسيين الاوربيين مثل دكتور أديناور مستشار ألمانيا الغربية و « روبرت شومان » أحد كبار السياسيين فى فرنسا و « بول هنرى سباك » وزير خارجية بلجيكا الآن ..

ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية كلف « جان مونت » باعادة حركة التصنيع والحياة الاقتصادية العادية فى فرنســـا والتى كانت قد دمرت فى اثناء الحرب العالمية الثانية التى استمرت خمس سنوات ومن جراء الاحتـــلال الألمانى ، ونجح « مونت » فى أداء هـــذه المهمـــة بدرجة لا بأس بها .

وبالرغم من أن هذه المهمة قد ألقت عليه أعباء كثـــيرة الا أنه كان يفكر بالاضافة الى ذلك فى أن يبنى أوربا الجديدة فان خبرته الطويلة فى النواحى السياسية والاقتصـــادية والسياسية الأوروبية قد اقنعته أنه اذا أريد لأوربا أن تســـتعيد عظمتها فان ذلك لا يكون الا بتوحيدها سياسيا واقتصاديا .

غير أن محاولة التوحيد السياسى ، وخاصة فى الفترة التى أعقبت الحرب مباشرة قد بدت بعيدة عن الواقع حيث كانت العواطف المتضاربة والذكريات المرة تحكم تفكير القادة فى أوربا . أما الوحدة الاقتصادية الاوربية فقد بدت وليست عملا مرغوبا فيه فحسب وانمـــــا كانت شيئا لابد منه ، فلم يكن أمام أوربا وسيلة أخرى غيرها يمكن أن تنافس بها العملاقين الاقتصاديين اللذين كانا قد ظهرا بشكل واضح فى ذلك الوقت وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى .

وعلى ذلك فقد وضعت خطة لتوحيد أوربا على مراحل ، فأولا يكون بداية متواضعة على شكل تكوين هيئة للاشراف على موارد الحديد والصلب فى أوربا ثم على موارد أوربا ، وأخيرا ، « ولكن فى مدى أبعد »، على شكل تكوين ولايات متحدة أوربية .

كما هدفت هذه الخطة الى تكوين مجتمع اقتصادى جديد يقوم على ازالة جميع الحواجز والقيود المفروضة فى وجه التجارة ووضع خطة اقتصادية موحدة تهدف الى تنمية شاملة .

وبدأ « جان مونت » فى تركيز كل جهده لتحقيق هذا الهدف الاوربى بعد أن جمع حوله مجموعة من الذين يشاركونه في هذا التفكير من فرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا ، وفى عام ١٩٥٠ طلب من بريطانيا أن تشارك فى ايجاد أولى هذه المنظمات الجديدة ، وهى منظمة الفحم والصلب الاوروبية غير أن بريطانيا رفضت هذا الطلب ومع ذلك فقد قررت المجموعة أن تمضى فى طريقها (ومما يذكر أن بريطانيا اليوم تبذل عدة مساعى للانضمام للسوق الأوربية المشتركة التى انبثقت عن منظمة الفحم والصلب الأوربية) .

وتم توقيع المعاهدة الخمسينية التى قررت انشاء هيئة عليا للاشراف على الفحم والصلب والمعروفة باسم « شومان » فى مارس ١٩٥١ بين الدول التى كونت فيما بعد السوق الاوربية المشتركة وهى فرنسا — ألمانيا الغربية — ايطاليا — هولندا — بلجيكا ولكسمبرج ، ولقد اعتبرت حينئذ انها خطوة جريئة وبناءة تجاه وحدة أوربا .

وكان معنى هذه المعاهدة أن الانتاج والتوزيع لكل حديد وفحم أوربا الغربية قد وضع تحت تصرف سلطة عليا مستقلة ، ولعل الأهمية الحربية لهذه المواد الخام تتمثل فى أنه أصبح من غير الممكن لأية دولة أوربية بمفردها أن تشن الحرب على دول أخرى ومع ذلك فان توريد هذه المواد الخام بأرخص الأسعار وبأحسن الشروط يؤدى الى تقدم اقتصاديات هذه الدول بسرعة وكفاية .

وكانت الخطوة التالية فى بناء صرح أوربا هى السوق الاوربية المشتركة والتى كانت تتجه لبعض المشكلات السياسية ، ففى عام ١٩٥٠ قررت أمريكا اعادة تسليح ألمانيا للدفاع عن أوربا وقد قوبل هذا القرار — وهو أحد القرارات الهامة فى سياسة أمريكا الخارجية — بمعارضة شديدة من جانب كل من فرنسا وبريطانيا وكذا من بعض البلاد الأوربية الأخرى .

ولما تبين أن الأمريكان لن يتراجعوا عن عزمهم فى اشراك المانيا فى خطط الدفاع لحلف شمال الاطلنطى ، فكرت فرنسا فى مشروع مضاد وهو تسليح المانيا لا كدولة مستقلة تلحق بحلف الاطلنطى ولكن كعضو فيما كان سيسمى « منظمة الدفاع الأوربى » غير أن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت هذا المشروع الأمر الذى اعتبر لطمة قاسية لخطط « جان مونت » فى توحيد أوربا ، كما أوضح هذا الرفض أن الوحدة السياسية الاوربية ، والتى تعنى الوحدة فى الدفاع لازال أمامها طريق طويل ، ولذلك فان جان مونت قد شعر أنه يجب الاسراع فى تنفيذ الوحدة الاقتصادية والا فانها ستلقى مصير « منظمة الدفاع الأوربى » .

وفى يوليو من عام ١٩٥٥ تقابل مندوبو الدول الست المذكورة فى صقلية لمناقشة الاقتراحات الموضوعة فى سبيل التكامل الاقتصادى الاوربى ، وفى هذا الاجتماع كلفت لجنة يرأسها « بول هنرى سباك » بوضع تفاصيل المعاهدة الخاصة بالسوق الاوربية المشتركة ، وهى الخطوة

الثانية فى طريق الوحدة الأوربية ـ والخطوة الأولى كانت منظمة الفحم والصلب الاوربية وقد سبق ذكرها .

ولقد تطلب الأمر عقد اجتماعين لمندوبى هـذه الدول الست للتشاور فى بعض التفاصيل ، الأول عقد فى فينيسيا عام ١٩٥٦ والثانى فى بروكسل فى العام نفسه .

واخيرا اجتمع هؤلاء المندوبون فى العاصمة الايطالية فى ٢٥ من مارس ١٩٥٧ ووقعوا معاهدة روما ، التى أعطت القوة القانونية للسوق الأوربية المشتركة ومكملتها المنظمة الأوربية للطاقة النووية .

ومما يلاحظ على السوق الأوربية المشتركة انها تمثل ١٨٠ مليون نسمة وهم سكان الدول الست المذكورة ، انها تعتبر أكبر مساحة تجارية واحدة فى العالم حتى بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى ، كما يلاحظ أن الانتاج الصناعى قد ارتفع فيها بنسبة ٧٪ عام ١٩٥٥ ، وبنسبة ١٢٪ عام ١٩٦٠ وارتفع أيضا فى عام ١٩٦١ بما يقرب من ١٩٪ ، وعلى ذلك كان من المتوقع أن يصل الى مستويات الانتاج الأمريكية عام ١٩٧٥ ، وفى خلال الفترة بين عام ١٩٥٠ ، ١٩٦٠، ازداد الانتاج الصناعى الذى يغطى احتياجات المنطقة بنسبة ٩٠٪ فى حين أنه ازداد فى الولايات المتحدة بنسبة ٣٩٪ كما ازداد فى بريطانيا بنسبة ٢٩٪ فقط .

والسوق الأوربية المشتركة تنتج من الصلب ومن السيارات ومن البضائع المصنوعة الاخرى كميات أكبر من تلك التى تنتج فى الاتحاد السوفييتى ، ويتوقع فى عام ١٩٧٥ أن يتضاعف الناتج الاجمالى الأهلى لدول السوق الاوربية المشتركة بالنسبة لما هو عليه فى عام ١٩٦٠ .

ولقد كان فى مقدمة العوامل التى ساعدت على كل ذلك ناحيتان : الأولى : هى ازالة جميع الرسوم الجمركية والحواجز الاخرى الموضوعة فى طريق التجارة والثانية : هى اقامة تعريفة جمركية خارجية مشتركة بينهم وبين العالم الخارجى .

وكانت النية متجهة الى ازالة جميع هذه الحواجز فى مدة أقصاها ١٥ أو ٢٠ سنة من توقيع المعاهدة عام ١٩٥٧ غير أن نجاح الخطوات العملية للخطة أدى الى الاعتقاد بأن هذه الحواجز ستنتهى تماما فى خلال الفترة بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦

وأخير فانه يمكن ان نستخلص الأهداف الأساسية للسوق الاوربية المشتركة من افتتاحية المعاهدة والتى تنص على :

« ان الدول الست الموقعة على هذه المعاهدة تنوى أن تقيم الأساس لاتحاد دائم بين الشعوب الاوربية بازالة المؤثرات الاقتصادية تدريجيا من حدودها السياسية والسوق الاوربية المشتركة والاتحاد الجمركى يضمان كل السلع وسوف يوحدان السياسات العامة والخاصة بالزراعة والنقل والعملة والقطاعات الاقتصادية الاخرى كما سوف تقام هيئات مختلفة للاشراف على النمو الاقتصادى . كل هذه المقاييس

ستكون من أغراضها الرئيسية الاستقرار والتقدم فى كل نواحى الحياة الأوربية وتوفير العمل الملائم لشعوب الدول الأعضاء .

وعلى ذلك فقد قامت السوق الاوربية المشتركة لتحقيق الاهداف الواردة بهذه المقدمة الموجزة والتى لم تكن حبرا على ورق اذ قد وضعت موضع التنفيذ منذ أول يناير عام ١٩٥٨ بعد أن صدقت الدول الاعضاء على معاهدة شومان ولم تأت نهاية ذلك العام حتى كانت هذه المنظمة قد اتمت تخطيط البرنامج البعيد المدى لأعظم انتعاش اقتصادى شهدته أوربا .

وهذا البرنامج يدعو الى : ـ

١ ـ سياسة عامة لتشجيع النمو الاقتصادى .

٢ ـ اتحاد جمركى ينشأ لازالة كل الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد وغيرها على التجارة بين الدول الست .

٣ ـ تعريفة خارجية مشتركة بين الدول الست والعالم الخارجى

٤ ـ قواعد لتحريم تثبيت الأسعار أو ممارسة القيود على التجارة أو لاقامة احتكارات داخلية .

٥ ـ جعل ساعات العمل للفرد ٤٠ ساعة فى الاسبوع لكل دول السوق .

٦ ـ وضع تعريفة موحدة للأجور بالنسبة للنساء العاملات .

٧ ـ تحديد ثلاثة أسابيع كحد أدنى للاجازة السنوية التى يدفع عنها المرتب .

٨ ـ اعادة تمرين وتسكين العمال الذين يستقرون فى مكان مزدحم بتحرير التجارة .

٩ ـ سياسات للأجور والتأمين الاجتماعى والمكافآت التى تعطى للعمال والعاطلين

١٠ ـ حرية نقل رأس المال والعمل .

١١ ـ حرية نقل الخدمات وخدمات البنوك والتأمين

١٢ ـ نظام متكامل تماما للنقل بحرا وجوا وبرا وكذا للنقل النهرى .

١٣ ـ سياسة زراعية مشتركة .

اهم القواعد الواردة باتفاقية السوق الأوربية المشتركة

١ — فترة الانتقال

نصت المعاهدة على تحديد مهلة معينة تمكن الدول الاعضاء من الانتقال من النظام الحالى الى النظام الجديد ، وقد أطلق عليها « فترة الانتقال » وحددت مدتها مبدئيا باثنتى عشرة سنة .

وتنقسم فترة الانتقال الى ثلاث مراحل متساوية كل مرحلة ٤ سنوات وقد نص فى المعاهدة على أنه يمكن الاتفاق بين الدول الأعضاء على مد المرحلة الاولى لسنة أو لسنتين ، اذا لم تسفر هذه المرحلة عن النتيجة المنشودة ، وكذلك مد المرحلة الثالثة او الأخيرة لمدة سنة أو ثلاث سنوات ويتضح من ذلك أن فترة الانتقال قد تزداد من ١٢ الى ١٥ أو ١٧ سنة .

٢ — المبادلات داخل نطاق السوق المشتركة

تنص المعاهدة على الغاء الحواجز الجمركية كلية بين الدول الأعضاء فى نهاية فترة الانتقال ، وذلك بأن تخفض التعريفة الجمركية السارية على المبادلات بين الدول الأعضاء بنسبة ١٠٪ بعد سنة من نفاذ المعاهدة و ١٠٪ أخرى بعد ١٨ شهرا من التخفيض الأول و ١٠٪ ثالثة فى نهاية السنة الرابعة وهكذا فى كل مرحلة من المراحل الثلاث .

كما تنص المعاهدة أيضا على الغاء قيود الحصص بين الدول الأعضاء كلية خلال فترة الانتقال ، وذلك بأن تجمع كل من الدول الأعضاء الحصص التى تمنحها الدول الخمس الاخرى عند بدء سريان الاتفاقية ، وتزاد هذه الحصص المجمعة بنسبة ٢٠٪ سنويا .

٣ — المبادلات بين دول السوق المشتركة وباقى دول العالم :

تنص معاهدة السوق الاوربية المشتركة على توحيد التعاريف الجمركية التى تفرضها الدول الاعضاء الست بالنسبة لباقى دول العالم الاخرى ، وقد نص على أن توحد التعريفة الجمركية للدول الاعضاء تماما عند نهاية فترة الانتقال . ويكون تحديد هذه التعريفة الموحدة بحيث تعادل المتوسط الحسابى للتعاريف الجمركية للدول الاعضاء عند بدء سريان الاتفاقية .

واتفق على أن يبدأ تطبيق التعريفة الموحدة على المبادلات مع الدول غير الاعضاء فى المعاهدة تدريجيا ، وذلك بنسبة ٣٠٪ خلال كل مرحلة من المراحل الثلاث .

ومن المتفق عليه ان تبدأ الدول الست الأعضاء فى رسم السياسة التجارية المشتركة على أساس موحد خلال فترة الانتقال ، تمهيدا للانتقال للنظام الجديد بعد انتهاء هذه الفترة .

وتنص المعاهدة على أنه عند نهاية المرحلة الثانية ، يجب أن يتم تنسيق السياسة والمعونات التى تمنحها الدول الأعضاء للمصدرين الى البلاد الأخرى .

وقد أعطت المعاهدة كل الدول الأعضاء منفردة — الحق فى اتخاذ التدابير الاحتياطية التى تراها لازمة لموازنة ميزان المدفوعات اذا واجهت صعوبات خطيرة .

٤ — المسائل الزراعية

بالنسبة للمنتجات الزراعية ، اتفق على أن تطبق أسس المبادلات التجارية بشروط خاصة ، أهمها تحديد حد أدنى لأسعار هذه المنتجات الزراعية ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنح الأفضلية لمنتجات الدول الأعضاء .

ونظرا لما أبدته بعض الدول الاعضاء فى المعاهدة مثل فرنسا وهولندا من أن المعاهدة يجب ألا تكون نتيجتها الاضرار بمصالح المنتجين للمواد الزراعية فيها ، كما أصرت على وجوب العمل على حماية الانتاج المحلى فى كل من الدول الاعضاء ، ولذلك نص على تكوين هيئة أوربية زراعية ترسم سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء ، ولتتولى بحث المشكلات التى تترتب على تنفيذ المعاهدة بالنسبة للمنتجات الزراعية .

وبمجرد سريان المعاهدة تدعو اللجنة سالفة الذكر الدول الأعضاء الى الاجتماع للعمل على رسم سياسة زراعية تتمشى مع أسس المعاهدة ، على أن تتقدم خلال سنتين الى مجلس وزراء السوق المشتركة بالمقترحات الخاصة بهذه السياسة المشتركة .

وخلال السنوات الأربع الأولى من بدء سريان المعاهدة تقوم اللجنة المذكورة باعداد نظام لتحديد حد أدنى لأسعار المنتجات الزراعية الأساسية فى كل من الدول الأعضاء ، على ان يوقف أو يخفض استيراد هذه المنتجات مؤقتا ، أو أن يسمح باستيرادها بأسعار تزيد عن الحد الأدنى السابق الاشارة اليه .

ولكي تحقق المعاهدة ضمان تفضيل الشراء للمنتجات الزراعية من السوق المشتركة بوساطة الدول الأعضاء ، أتفق على اتفاقات وعقود طويلة الأجل لكميات من المنتجات الزراعية تحدد فى كل حالة بأسعار مساوية للأسعار التى تدفعها الدول الأعضاء المستوردة الى منتجى هذه المنتجات فيها .

٥ ـ مسائل اقتصادية عامة

نصت المعاهدة على أنه يجب على الدول الأعضاء خلال المرحلة الأولى (أربع سنوات) عقد وتطبيق اتفاقيات فيما بينها لتوحيد أجور الرجال والنساء ، وتوحيد أجور ساعات العمل العادية وساعات العمل الاضافية .

كما حرم على الدول الأعضاء منح المساعدات المباشرة ، أو غير المباشرة التى تؤدى الى خلق المنافسة غير الحرة ، الا اذا كانت تهدف الى انعاش مناطق معينة أو نواحى نشاط معينة ، كما يحرم على الدول الأعضاء الدخول فى اتفاقات أو اتجارات من شأنها تهديد المنافسة الحرة .

ونص على أن تلغى خلال فترة الانتقال جميع النظم والقوانين التى تؤدى الى تمييز فى الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء ، فيما تختص بالخدمات والاقامة للاشخاص الطبيعيين والاعتباريين .

كما تنص على تطبيق أسس المعاهدة على وسائل النقل سواء بالسكة الحديد أو بالطرق البرية أو المائية .

ونص على أن تلغى كلية العقود المفروضة على حرية النقل للعمال بين الدول الأعضاء فى مدة أقصاها نهاية فترة الانتقال .

كما اتفق على الغاء جميع القيود المفروضة على حركة رءوس الأموال خلال فترة الانتقال ولكنه نص على امكان منح اية دولة من الدول الأعضاء الحق فى اتخاذ الاجراءات التى تكفل لها مواجهة اية صعوبات تتعرض لها بخصوص حركة رءوس الأموال .

كما تهدف المعاهدة الى ايجاد التناسق التدريجى لسياسة الدول الأعضاء لتطبيق اسسها على مسائل عملية .

٦ ـ البنك الاوربى للاستثمار

نصت معاهدة السوق الأوربية المشتركة على مساهمة الأعضاء فى العمل على نشر سياسة الاستثمار العامة فى السوق ، وخاصة المناطق المتخلفة اقتصاديا فى شمالى افريقيا ، وفى باقى مستعمرات الدول الأعضاء باعتبارها داخلة فى منطقة السوق المشتركة ، كذلك نص على تمويل الصناعات الحديثة التى يصعب تمويلها على أساس داخلى .

ولهذا نصت المعاهدة على انشاء بنك أوربى للاستثمار ، ليتولى عملية استثمار الحصص التى تساهم بها الدول الاعضاء فى انعاش المناطق المذكورة أو المساهمة فى نهضة المؤسسات بها على الطريقة الحديثة ، وتنفيذ المشروعات ذات المنفعة العامة .

وقد نص على ان يتكون راس مال البنك من مليار دولار يساهم بها الأعضاء على النحو الآتى : ـ

فرنسا	٣٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠	دولار
ألمانيا	٣٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠	«
ايطاليا	٢٤٠٫٠٠٠٫٠٠٠	«
بلجيكا	٨٦٫٥٠٠٫٠٠٠	«
هولندا	٧١٫٥٠٠٫٠٠٠	«
لوكسمبرج	٢٫٠٠٠٫٠٠٠	«
	١٫٠٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠	

ونص على أن يدفع ربع رأس المال بالذهب ، والباقى بالعملات الوطنية :

٧ ـ صندوق الاستثمار العام للمستعمرات

نص بروتوكول خاص للسنوات الخمس الأولى على صندوق الاستثمار العام لاقليم ما وراء البحار برأس مال قدره (٥٨١) مليون دولار لانجاز مشروعات الاستثمار فى المستعمرات فى مدة خمس سنوات كمرحلة أولى ، وتشترك الدول الأعضاء فى الصندوق المذكور بالحصص التالية : ـ

فرنسا	٢٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠	دولار
ألمانيا	٢٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠	«
بلجيكا	٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠	«
هولندا	٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠	«
ايطاليا	٤٠٫٠٠٠٫٠٠٠	«
لوكسمبرج	١٫٢٥٠٫٠٠٠	«
	٥٨١٫٢٥٠٫٠٠٠	

وقد اتفق على أن يصرف هذا المبلغ على مشروعات الاستثمار فى مستعمرات الدول الأعضاء فى المدة المذكورة على النحو التالى : ـ

٥١١٫٠٠٠٫٠٠٠	دولار فى المستعمرات الفرنسية
٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠	دولار فى المستعمرات البلجيكية
٣٥٫٠٠٠٫٠٠٠	دولار فى المستعمرات الهولندية
٥٫٠٠٠٫٠٠٠	دولار فى المستعمرات الايطالية
٥٨١٫٠٠٠٫٠٠٠	دولار المجموع

٨ ـ موقف مستعمرات الدول الأعضاء من المعاهدة : ـ

نصت معاهدة السوق الاوربية المشتركة على أنه ستطبق قواعد الغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء والمستعمرات التابعة بصورة عامة .

ولقد وافقت الدول الأعضاء على أول اتفاق ومدته خمس سنوات بخصوص الاستثمارات فى المستعمرات الفرنسية والبلجيكية والايطالية.

والهولندية والتى كانت تشمل بلاد افريقيا الغربية الفرنسية متضمنة السنغال ، والسودان الفرنسى ، وغينيا ، وساحل العاج وداهومى والنيجر ، وافريقيا الفرنسية الاستوائية بما فيها الكونغو الأوسط وأوبانجى وشيرى ، وتشاد ، وجامبون والأقاليم الفرنسية لسان بيير وميكيون وارجبين الكومودیس ومدغشقر وساحل الصومال الفرنسى ، نموكاليدونيا والجزر الفرنسية فى أوشفيا ، وتوجولاند ، والكاميرون، والكونغو البلجيكى ، ورواندا أوراندى ، والصومال الايطالى ، وغينيا الهولندية الجديدة .

وفى تصريح ملحق بالمعاهدة أقرت الدول الأعضاء الست استعدادها للمباحثة بشأن المساهمة فى مشروعات الاستثمار فى مراكش وتونس .

٩ - الصندوق الأوربى للتدريب المهنى للعمال

تقوم الدول الأعضاء مشتركة بتمويل هذا الصندوق فى نطاق المعاهدة ويقوم الصندوق بتغطية ٥٠٪ من المصروفات التى ستخصصها كل من الدول الأعضاء للتدريب المهنى للعمال ، وتعويضهم عما قد يصيبهم من خسارة نتيجة لتغيير المؤسسات التى يعملون بها .

١٠ - البروتوكول الخاص بفرنسا

ألحق بالمعاهدة بروتوكول خاص يخول لفرنسا - بخلاف بقية الأعضاء - حق منح اعانات لتصدير وفرض ضرائب خاصة على الواردات ، ويخول هذا الحق لفرنسا طالما أن ميزان مدفوعاتها لم يتوازن ، وطالما أن احتياطياتها من العملات الأجنبية لم يصل الى حد يعتبر مرضيا . وقد اتفق على منح فرنسا حق طلب التحكيم لاقرار ما اذا كان ميزانها قد توازن أم لا ، وتقوم الهيئة المشتركة الساهرة

على تنفيذ المعاهدات (وهى مجلس الوزراء) بدراسة نظام اعانات التصدير والضرائب على الواردات فى فرنسا سنويا . وعلى فرنسا أن تقدم تقريرا سنويا عن اعانات التصدير والضرائب التى تفرضها على الواردات ، وكذلك ماتكون قد أدخلته من تعديل هذين النظامين .

١١ - هيئات السوق

تشكل الهيئات المشرفة على تنفيذ المعاهدة بالصورة الآتية

أولا - الجمعية العمومية : وتتكون من ممثلين تختارهم برلمانات الدول الأعضاء بالنسب الآتية : -

فرنسا	٣٦	ممثلا
ألمانيا الغربية	٣٦	ممثلا
ايطاليا	٣٦	ممثلا
بلجيكا	١٤	ممثلا
هولندا	١٤	ممثلا
لوكسمبورج	٦	ممثلين
	١٤٢	المجموع

وعلى الجمعية أن تصنع فيما بعد مشروعا لانتخابهـا بطـريق الاقتراع العام المباشر وللجمعية الحق فى فرض رقابتها على أعمال اللجنة الأوروبية واللجان الأخرى وهى تجتمع مرة كل سنة لمناقشة تقـرير هذه اللجان ، ومن حقها اقالتها بأغلبية ثلثى الأصوات ٠

واختصاص هذه الجمعية استشارى ولا يقتصر على السـوق الأوربية المشتركة بل يمتد أيضا الى الاتحاد الذرى (الاورانيوم) واتحاد الصلب والفحم (مشروع شومان) ولهذا فقد عدلت اتفاقية اتحـاد الصلب والفحم الموقعة من الدول الست .

ثانيا ـ مجلس الوزراء : وهو صاحب السلطة الأصلية لاتخـاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ معاهدة السوق المشتركة ، ويتكون من ممثـل لكل دولة من الدول الأعضاء ٠

ويصدر المجلس قراراته حسب الحالات المختلفة التى تعـرض عليه فبعض الحالات يشترط فيها اجماع الأصوات ، وبعض الحـالات تقتضى الحصول على الأغلبية فحسب وفى هذه الحالة تكون لكـل من فرنسا والمانيا وإيطاليا أربعة أصوات ولكل من هولندا وبلجيكا صوتان ، وللكسمبرج صوت واحد .

وفيما يتعلق بالاقتراحات المقدمة من اللجنة الأوروبية الى مجـلس الوزراء فان نسبة الأغلبية المطلوبة للموافقة على هذه الاقتراحات هى ١٢ صوتا ، ولكن فى بعض الحالات يجب ان تمثل هذه الأصوات الاثنىعشر، أصوات الاربع دول .

ثالثا ـ اللجنة الأوربية : وتتكون من تسعة أعضاء ويقوم بتعيينهم مجلس الوزراء بناء على اقتراح أو ترشيح الحكومات ، ويشترط الايزيد المنتمون الى دولة واحدة عن عضوين وتقوم هذه اللجنة بتنفيذ المعاهدة وتنفيذ توصيات مجلس الوزراء وتزاول سلطات محالة اليها من المجلس، كما تقوم بعرض الاقتراحات الخاصة بتنفيذ أهداف الاتفاقية على مجلس الوزراء لاقرارها .

رابعا ـ محكمة العدل : وتتكون من سبعة أعضاء تعينهم الحكومات لمدة ست سنوات ، ومهمتها تفسير الاتفاقية وفض المنازعات بين الدول الأعضاء وتقرير أو تحديد ما يعد انتهاكا للاتفاقية ٠

ويشمل اختصاص محكمة العدل بالاضافة الى السوق المشتركة الاتحاد الذرى واتحاد الصلب والفحم ٠

خامسا ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية : ومهمتها استشـارية وتتكون من ممثلى الصناعة والعمال والزراع والتجار والمهن الحرة لتوجيه المشورة الى السوق وتتكون هذه اللجنة بالصورة الاتية :

فرنسا	١٤	عضوا
المانيا الغربية	١٤	عضوا
بلجيكا	١٢	عضوا
هولندا	١٢	عضوا
لوكسمبرج	٥	أعضاء

ويعين المجلس هذه اللجنة لمدة أربع سنوات ، ويشمل اختصاصها بالاضافة الى السوق المشتركة ، الاتحـــاد الذرى أيضاً (الأورانيوم)

١٢ ــ ميزانية السوق المشتركة ــ

تتكون ميزانيته من حصص تدفعها الدول الأعضـــــاء بالنسب التالية : ــ

فرنسا	٢٨٪
ألمانيا الغربية	٢٨٪
ايطاليا	٢٨٪
بلجيكا	٧٫٩٪
هولندا	٧٫٩٪
لوكسمبرج	٫٢٪

١٣ ــ مدة المعاهدة وبدء نفاذها ــ

بالنسبة لمدة المعاهدة فهى ابدية غير محددة المدة ، وقد اتفق على بدء تنفيذها فى الأول من يناير ١٩٥٨ ، وعلى مجلس الوزراء أن يجتمع فى خلال شهر من بدء نفاذ المعاهدة أما الجمعية فبعد هذا بشهرين ، وأما محكمة العدل فعندما يتم تعيين أعضائها ٠

الفصـــل الثالث

ظروف انشاء السوق الافريقية المشتركة

تضم السوق الافريقية المشتركة كل من الدول الموقعة على ميثاق الدار البيضاء وهى الجمهورية العربية المتحدة والمغرب وغانا وغينيا ومالى والجزائر ، ولقد بدأ التفكير فى اقامة هذه السوق وفى التعـاون الاقتصادى بين هذه الدول عندما اجتمع رؤساؤها لأول مـــرة فى الدار البيضاء خلال المدة من ٤ الى ٧ يناير ١٩٦١ .

ولقد كانت هذه الدول أول من أمسك بزمام المبادرة فى القـارة الافريقية لمحاولة شق مجرى محدد لتوحيد طاقاتها . وفى ذهنهـا هدفان واضحان :

أولها ــ وحدة العمل فى الشئون الدولية للمحافظة على الاستقلال الذى أحرزته جميعها ــ بمجهود شـاق مع انتهاج سياســـة عدم الانحياز .

وثانيهما ــ أن توجه الدول المستقلة الافريقية خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثروتها القومية لمصلحة شعوبهـــا وضمان توزيع هذه الثروة توزيعا عادلا بين جميع مواطنيها .

وكان واضحاً منذ اليوم الأول أن وراء هذين الهدفين رغبة أكيدة منهذه الدول لابعاد القارة الافريقية عن الحرب الباردة منناحية ، والتفرغ للتجربة الاجتماعية فى الداخل من ناحية أخرى ، وتبلورت هذه المشكلة فى « ميثاق الدار البيضاء » . وقد نص المؤتمر على انشاء لجان افريقية ثلاث : سياسية وثقافية واقتصادية ، وقيادة عليا افريقية مشتركة ولذلك قرر بغية صيانة حريات افريقيا وبناء وحدتها وضمان سلامتها مايلى : ــ

١ ــ تأليف مجلس استشارى افريقى حالما تهيأ الظروف ويضم ممثلين عن كل دولة افريقية ويكون له مقر دائم ويعقـد جلســات دورية .

٢ ــ تشكل اللجان الآتية : ــ

(١) اللجنة السياسية الأفريقية

وتضم رؤساء الدول الافريقية وممثليهم المعتمدين وتجتمع بصفة دورية لتنسيق وتوحيد السياسة الهامة لمختلف الدول الافريقية .

(ب) اللجنة الاقتصادية الافريقية :

وتضم وزراء اقتصاد دول افريقيا المستقلة ، وتجتمع بصفة دورية لاتخاذ القرارات اللازمة الخاصة بالتعاون الاقتصادى الافريقى ، وتكون احدى مهامها الأساسية اقرار العلاقات البريدية واللاسلكية والاذاعية بين مختلف العواصم الافريقية .

(جـ) اللجنة الثقافية الافريقية :

وتضم وزراء التربية والتعليم للدول الافريقية المستقلة ، وتجتمع بصفة دورية للمحافظة على الثقافة والحضارة الافريقية وتنميتها ومضاعفة التعاون والمساعدات الافريقية فى الميدان الثقافى .

(د) قيادة افريقية عليا :

تضم رؤساء أركان حرب الدول الافريقية المستقلة ، وتجتمع بصفة دورية للدفاع المشترك عن افريقيا فى حالة الاعتداء على أى جزء من هذه القارة والسهر على صيانة استقلال الدول الافريقية .

٣ — انشاء مكتب اتصال للتنسيق الفعال بين مختلف الهيئات السالفة الذكر وخاصة عقد اجتماع خلال ثلاثة شهور للخبراء المكلفين بتحديد نظام العمل للهيئات المذكورة .

وفى الأول من مايو من عام ١٩٦١ اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء ، ووضعوا مشروع بروتوكول ميثاق الدار البيضاء ، وفى يوم ٩ من مايو من العام نفسه أذيع فى مؤتمر صحفى بروتوكول مؤتمر الدار البيضاء الأفريقى .. فأعلن أن قرارات المؤتمر الافريقى تصدر بالاجماع، لأن الدول الأعضاء فيه دول شقيقة ، تعمل فى سبيل التضامن الافريقى وتحقيق الوحدة الافريقية .

ونص البروتوكول على أن تكون « باماكو » عاصمة جمهورية مالى هى مقر مكتب الاتصال ويكون السكرتير المؤقت من المغرب ، واتفق على أن تودع وثائق تصديق الدول لدى حكومة المغرب حتى تتكون السكرتارية ، وأن يخصص مبلغ ٥٠ ألف جنيه ميزانية مؤقتة لمكتب الاتصال يقسم على خمس دول بالتساوى وتعفى الجزائر من دفع نصيبها فى هذه الميزانية .

وقد وقع جميع وزراء الخارجية البروتوكول مفوضين من رؤساء دولهم ثم أذاع مستشار الجمهورية العربية المتحدة « بروتوكول » بتنفيذ ميثاق الدار البيضاء الافريقى

وفيما يلى نصوصه :

تصميما على تنفيذ الميثاق الافريقى الصادر عن مؤتمر الدار البيضاء المنعقد من ٤ الى ٧ يناير ١٩٦١ ، وبمقتضى أحكام الميثاق المذكور اتفقت حكومات الدول الافريقية التى وقعت الميثاق على عقد هذا البروتوكول الذى نص على ما يأتى : —

١ — يتم التعاون بين الدول الأعضاء فى الميثاق الافريقى عن طريق الهيئات التالية : —

(ا) لجنة سياسية افريقية (ب) لجنة اقتصادية افريقية
(ج) لجنة ثقافية افريقية (د) قيادة افريقية مشتركة عليا
(هـ) مكتب اتصال .

ولهذه الهيئات المنفذة لأحكام الميثاق صفة دائمة .

٢ ـ اللجنة السياسية الافريقية هى الهيئة العليا المختصة بتنسيق وتوحيد السياسة العامة للدول الأعضاء ، تتكون من رؤساء هذه الدول أو ممثليهم المعتمدين وتقوم فى أول اجتماع لها باقرار لائحة اجراءاتها الداخلية .

٣ ـ تعقد اللجنة السياسية الافريقية اجتماعا عاديا مرة فى العام ، ويجوز أن تعقد أيضا اجتماعات استثنائية بناء على طلب عضو من الأعضاء وبموافقة أغلبيتهم .

٤ ـ تتكون اللجنة الاقتصادية الأفريقية من وزراء الشئون الاقتصادية للدول الاعضاء أو من ينوب عنهم وتجتمع بصفة دورية ، وتقدم الى اللجنة السياسية الافريقية تقريرا عن المشكلات التى تعالجها ، كما تقدم تقريرا سنويا عن نشاطها للجنة السياسية الافريقية ، وتقوم فى أول اجتماع لها باقرار لائحة اجراءتها الداخلية .

٥ ـ تتكون اللجنة الثقافية الافريقية من وزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء او من ينوب عنهم ، وتجتمع بصفة دورية وتقدم تقريرا الى اللجنة السياسية الافريقية عن المشكلات التى تعالجها ، كما تقدم تقريرا سنويا عن نشاطها الى اللجنة السياسية الافريقية وتقوم فى أول اجتماع لها باقرار لائحة اجراءاتها الداخلية .

٦ ـ تتكون القيادة الافريقية المشتركة العليا من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم ، وتجتمع بصفة دورية ، وتقدم فور انتهاء كل اجتماع تقريرا الى اللجنة السياسية الافريقية .

٧ ـ تصبح توصيات القيادة العليا الافريقية نافذة اذا اقرتها اللجنة السياسية الافريقية .

٨ ـ مقر مكتب الاتصال فى باماكو عاصمة جمهورية مالى ، ويجوز نقله الى مكان آخر بقرار من اللجنة السياسية الافريقية ، ويديره سكرتير تعينه اللجنة السياسية الافريقية لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ، ويساعده سكرتيرون مساعدون تعينهم اللجنة السياسية الافريقية وسكرتير مكتب الاتصال وهو اكبر موظف اداري لهذه الهيئة .

٩ ـ يعين سكرتير مكتب الاتصال الموظفين اللازمين لحسن سير العمل فى مختلف اللجان ويعرض على اللجنة السياسية الافريقية مشروع اللوائح التى تنظم شروط تعيينهم .

١٠ ـ يقدم سكرتير مكتب الاتصال تقريرا سنويا الى اللجنة السياسية الافريقية بشأن التدابير التى تحقق أكبر قسط من التنسيق بين الهيئات المنصوص عليها فى ميثاق الدار البيضاء الافريقى .

١١ ـ يتولى السكرتير أو من ينوب عنه أعمال السكرتيرية فى اجتماعات الهيئات سالفة الذكر .

١٢ ـ يعد السكرتير مشروع الميزانية ، ويعرضه على اللجنة السياسية الافريقية قبل بدء كل سنة مالية ، وتحدد اللجنة السياسية الافريقية أنصبة الدول الأعضاء .

١٣ ـ يعتبر السكرتير وموظفو مكتب الاتصال موظفين دوليين ، لا يتلقون أثناء ممارستهم مهام وظائفهم تعليمات من أية دولة عضو ، وينبغى أن تتفق جميع تصرفاتهم مع مركزهم كموظفين دوليين ، وتتعهد الدول الأعضاء بالامتناع عن أى عمل يؤثر عليهم عند اضطلاعهم بمسئولياتهم .

١٤ ـ يتمتع سكرتير مكتب الاتصال ومساعدوه والموظفون الفنيون والمبعوثون الخاصون وممثلو الدول الأعضاء بالامتيازات والحصانات المقررة للسلك السياسى وذلك أثناء قيامهم بمهامهم فى الدول الأعضاء .

١٥ ـ يتمتع مقر مكتب الاتصال بالامتيازات والحصانات التى يتفق عليها ، وتنفيذا لهذا الغرض يعقد السكرتير اتفاقا مع الدولة المضيفة كما تتمتع اللجان عند اجتماعها بالامتيازات والحصانات نفسها وذلك فى أثناء انعقادها خارج مكتب الاتصال .

١٦ ـ لأية دولة أفريقية تقبل أحكام الميثاق الافريقى وهذا البروتوكول ، أن تتقدم الى رئيس اللجنة السياسية الافريقية بطلب العضوية ، وتصبح العضوية نافذة بمجرد موافقة اللجنة السياسية.

١٧ ـ تعلن الدول الأعضاء أن واجباتها والتزاماتها الناشئة من تعهداتها الدولية الأفريقية ، لا تتعارض مع واجباتها والتزاماتها التى تضطلع بها طبقا لأحكام ميثاق الدار البيضاء الافريقية وهذا البروتوكول وعلى وجه الخصوص مع سياسة عدم الانحياز المعلن عنها فى الميثاق المذكور . تتعهد الدول الأعضاء باعلام السكرتير بالمعاهدات والاتفاقات التى تصبح طرفا فيها ، ويسجل ميثاق الدار البيضاء الافريقى ، وهذا البروتوكول لدى سكرتيرية الأمم المتحدة وفقا للمادة ١٠٢ (١) من ميثاق الأمم المتحدة .

١٨ ـ يجوز بناء على طلب احدى الدول الأعضاء وموافقة ثلثى الأعضاء تعديل الاقتراحات المتعلقة بهذه التعديلات الى سكرتير مكتب الاتصال قبل انعقاد اللجنة السياسية بشهرين .

١٩ ـ يعمل بهذا البرتوكول بمجرد الموافقة عليه من جانب دولتين عضوين على الأقل .

وواصلت لجان الميثاق العسكرية والاقتصادية والثقافية والسياسية أعمالها وانتهت الى توصيات هامة لها آثرها الفعال فى مستقبل القارة الافريقية .

فقد أشار البيان المشترك الصادر فى كوناكرى فى يوليو ١٩٦١

بمناسبة انعقاد الدورة الاولى للجنة الاقتصادية الى اهميـة التعاون بين الدول الافريقية ، ووافقت على عدة قرارات هامة هى : ـ

١ ـ الغاء الحواجز الجمركية بين الدول الست الأعضـاء فى الميثاق على خطوات تدريجية فى مدة خمس سنوات .

٢ ـ انشاء جهاز اقتصادى دائم يسـمى « مجلس الوحـدة الاقتصادية الافريقية » يختص أساسا بدراسة المشـكلات المشتركة للتنمية والقيام بوجه عام بكل الدراسات الخاصة بالتوحيد الاقتصادى لافريقيا .

٣ ـ ابرام « اتفاقية للتعاون الاقتصـادى والفنى » بين الدول الأعضاء فى الميثاق .

٤ ـ انشاء بنك افريقى للتنمية الاقتصادية .

٥ ـ العمل على اقامة اتحاد افريقى للمدفوعات ، وهيئة متعددة الأطراف للمقاصة .

٦ ـ انشاء وتدعيم البنك الافريقى للتنمية الذى تقرر أن يكون مقره كوناكرى .

٧ ـ اختيار القاهرة مقرا للاتحاد الافريقى للمدفوعات .

٨ ـ اختيار باماكو لتكون مقرا لمجلس الوحـدة الاقتصـادى الأفريقى .

ولقد جاء في البيان الذي أصدره المؤتمر فى ١٧ من يونيو المـاضى انه : ـ

تنفيذا لتصريحات مؤتمر بلجراد لرؤساء دول أو حكومات البلاد غير المنحازة والتى اشترك الرؤساء فى اصدارها والتى دعت جميع الدول الآخذة بأسباب التقدم الى أن تتعاون تعاونا فعالا فى الميادين الاقتصادية والتجارية وذلك لكي يتسنى لها أن تواجه سياسة الضغط فى المجال الاقتصادى بالاضافة الى النتائج الضـارة التى قد تخلفها التكتلات الاقتصادية التى تشكلها الدول الصناعية .

يؤيد الرؤساء دعـوة مؤتمر مسـائل التنمية الاقتصادية الذى سيعقد فى القاهرة من ٩ الى ١٨ يونيو (١) لمناقشة المسائل الاقتصادية المشتركة للدول النامية للاتفـاق على الوسائل والأساليب الكفيلة بدرء كل ضرر يحتمل أن يعـوق نموها وللتداول وللموافقة على الاجراءات الفعالة لاضطراد نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) عقد المؤتمر فى موعده بمدينة القاهرة وشهدته وفود من ٣٦ دولة وأصدر المؤتمر بالاجماع تصريح القـاهرة للدول النامية ويعتبر هذا التصريح دستورا جـديدا ينظم العـلاقات بين الدول النامية من جانب وبينها وبين الدول المتقدمة من جانب آخر .

ويناشد الرؤساء فى هذا المجال جميع الدول وخاصة الدول الصناعية لازالة العوائق التجارية خصوصا على السلع والمواد الأولية التى تصدرها الدول النامية والعمل على فتح الأسواق أمام هذه المنتجات وضمان استقرارها نظرا لاعتماد الدول النامية عليها فى توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل مشروعات تنميتها وأن يؤكد الرؤساء المبادىء التحررية لميثاق الدار البيضاء وقراراته وعزم دول الميثاق على نصرة الحركات التحررية فى أنحاء افريقيا ، وتحقيق وحدتها وتحرير الأراضى الافريقية التى ما زالت ترزح تحت السيطرة الأجنبية وتخليص القارة الافريقية من أى تدخل سياسى أو ضغط اقتصادى . يحبذ الرؤساء التشاور الوثيق والتعاون بين جميع الدول الافريقية المستقلة بغرض المحافظة على استقلالها وزيادة تنميتها الاقتصادية وتطورها الاجتماعى .

كما يرحبون بانضمام أية دولة افريقية الى ميثاق الدار البيضاء والى أى من الاتفاقات المنبثقة عنه أو جميعها .

ويدعو الرؤساء الى ايجاد تضامن افريقى « يضم جميع الدول الافريقية على أن تكون قواتها تجمع الدول الافريقية المستقلة » ويمكن بحث تكوينه فى مؤتمر يضم جميع الدول الافريقية .

وقد استعرض الرؤساء الخطوات التى تمت فيما يختص بتنفيذ ميثاق الدار البيضاء فى النواحى العسكرية والاقتصادية والثقافية ومن أهمها : —

انشاء هيئة أركان الحرب التابعة للقيادة العليا المشتركة والتى تعمل على ضمان الدفاع المشترك عن افريقيا فى حالة العدوان على أى جزء من هذه القارة وتقتصر على استقلال الدول الافريقية .

كما ينشأ بنك التنمية الافريقى واتحاد المدفوعات الافريقى وسوق افريقية مشتركة ومجلس الوحدة الاقتصادية الافريقية الى جانب الاتفاقات الاقتصادية المتعددة التى وضعها أعضاء الميثاق بخصوص النقل البحرى والجوى وانشاء اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد البريد .

وهم اذ يعربون عن ارتياحهم بما تم من خطوات تؤدى الى توثيق الروابط وتنمية العلاقات بين دول الميثاق والى تحقيق الأهداف والآمال التى تصبو اليها الشعوب الافريقية ، يرى الرؤساء ضرورة بذل المزيد من الجهد فى سبيل الوصول الى الهدف النهائى فيما يختص بتحقيق الوحدة الكاملة فى جميع الميادين .

توفر لدول الميثاق الامكانيات الكفيلة بزيادة التعاون فى النواحى الاقتصادية ودفع عجلة مشروعات التنمية فيها والترابط من اجل مواجهة الآثار الضارة للتكتلات الاقتصادية وبصفة عامة للمشاركة فى رفع مستوى شعوب دول الميثاق وتحقيق رفاهيتها .

هذا الى جانب الاتفاقيات « الثقافية والتعاون الفنى والعلمى

والادارى » التى وقعت بين دول الميثاق بغرض زيادة التلاقى بين شعوبها وبعث التراث الافريقى وتنمية التبادل الثقافى بينها .

وفى الأسبوع الأخير من مارس ١٩٦٢ بدأت الاستعدادات فى القاهرة لعقد اللجنة الاقتصادية لدول الدار البيضاء التى كانت تضم وزراء الاقتصاد والتخطيط والخبراء الفنيين لهذه الدول الست . وكان أهم موضوع عرض لبحثه فى هذه الدورة هو انشاء سوق أفريقية مشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية التى ترمى الى استغلال موارد افريقيا وثروتها ، اذ انه فى ذلك الوقت كانت هناك تكتلات اقتصادية عالمية كالسوق الأوربية المشتركة التى تحاول ضم الدول الافريقية والدول النامية اليها لاستغلال ثروتها الاقتصادية . وطبعا فى هذه الظروف سيكون تكتل الدول الافريقية لمصلحتها حيث أن الاقتصاد الافريقى يتعرض لمشكلات كبيرة

منها عدم استغلال موارد القارة استغلالا كاملا للاستثمار وكذلك صعوبة النقل والمواصلات واتجاه ميزان التبادل التجارى فى غير مصلحة الدول الافريقية وهذه المشكلات والصعوبات كلها من الممكن حلها بتكتل الدول الافريقية .

ولعل من أهم الصعوبات التى تواجه انشاء السوق الافريقية المشتركة هى أن جميع الدول الافريقية المشتركة فى ميثاق الدار البيضاء كانت ترزح تحت نير الاستعمار لآجال طويلة وكان الاستعمار يجعل هذه المناطق متخصصة فى انتاج المواد الخام التى يستهلكها فى صناعاته وازاء ذلك فانه لا يمكن أن نتصور أنه فى خلال فترة قليلة يمكن تنفيذ هذه السوق . كما أن هناك صعوبات أخرى كصعوبات النقل والتعامل مع الدول الأخرى .

أما الصعوبة الكبرى التى كانت تواجه انشاء السوق الافريقية المشتركة ، فقد كانت خاصة بتخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا تمهيدا لالغائها فى خلال خمس سنوات اذ أن هناك بعض الدول مثل غينيا ومالى تعتمد على الرسوم الجمركية كجزء هام من مواردها ، اذ تمثل هذه الرسوم من خمسين الى ستين فى المائة من مواردها ، ولقد ناقش رؤساء الوفود هذه الناحية لكيلا يكون لها تأثير كبير فى موارد الدول المشتركة فى السوق حيث أن زيادة التبادل التجارى بين الدول المشتركة سيزيد الدخل القومى مع ملاحظة أن الدول الافريقية لن تكون مستغلة بعضها لبعض ، كما أن الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء ستنسق القرارات فى التعامل التجارى بين الدول الافريقية والدول الأجنبية الأخرى .

ولقد استطاعت اللجنة أن تتغلب على كل المشكلات والصعوبات حيث تم توقيع سبع اتفاقيات اقتصادية هامة فى ٢ من ابريل الماضى وقد روعى أن تعمل هذه الاتفاقيات السبع على الوحدة الاقتصادية الشاملة لهذه الدول فى المستقبل القريب وأن تدعم عمليات التعاون والتضامن فيما بينها لتحرير افريقيا من الاستعمار الاقتصادى ومواجهة

التكتلات الاقتصادية العالمية بسياسة مشتركة وقـــد تضمنت هـــذه الاتفاقيات السبع ما يلى : ـ

أولا ـ انشاء سوق افريقية مشتركة

نصت الاتفاقية الأولى على انشاء سوق أفريقية مشتركة مفتوحـــة لجميع الدول الافريقية تقوم على الأسس التالية :

١ ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية .

٢ ـ حرية الاقامة والعمل والاستخدام لممارســـة النشـــاط التجارى .

٣ ـ حرية النقل والترانسيت ، واستعمال وسائل النقـــل والموانى والمطارات المدنية

ولتحقيق هذه الأهداف اتفقت الأطراف المتعاقدة على اقامة وحـدة جمركية وتنســـيق التعريفات والتشريعـــات والأنظمة الجمركية المتبعة فى كل منها وتنسيق سياسات الاستيراد والتصدير ، واتباع سياسة مشتركة لمنتجات الأساس ، وتوحيدأســـاليب التصنيف الجمركى .

ويقوم كل من الأطراف المتعاقدة فى خلال خمس سنوات تبدأ من تاريخ سريان هذه الاتفاقية بالغاء الرســـوم الجمركية على وارداتها من باقى الدول الأعضاء وذلك بتخفيضها تدريجيا على ان يحـــدد هـــذا الخفض بنسبة ٢٥٪ فى العام الأول ويتم التخفيض بالتدريج خـــلال السنوات الأربع التالية ، ويجرى هذا التخفيض على أســـاس الرسوم الجمركية المطبقة فى ٣١ من مارس عام ١٩٦٢ ، وتنشـــأ هيئة دائمة تسمى « مجلس السوق المشتركة الافريقية » تشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية .

على أن تكون الدار البيضاء المقر الدائم للمجلس وان يعـــقد اجتماعات فى أى مكان آخر يختاره ويعقد المجلس دورات عادية مرة كل ستة شهور ويصدر قراراته بالاجماع وتعترف الدول المتعـــاقدة على هذه الاتفاقية وفقا النظم الدستورية الخاصة بكل منها فى موعد أقصاه الأول من يونية عام ١٩٦٢ ، ويمكن أن تنضـــم الى ميثاق الدار البيضاء مستقبلا وذلك بناء على طلبها . وتصبح هذه المعاهدة سارية المفعول بعد شهر من تاريخ ايداع وثائق التصديق .

ثانيا ـ انشاء بنك افريقى للتنمية

ونصت الاتفاقية الثانية على انشاء بنك التنمية الافريقى وحدد رأس مال البـــنك بمبلغ ٣٠ مليـــونا من الدولارات الامريكية توزع بالتساوى بين الدول الأعضاء كما تنص على نظام للتصويت المتســـاوى بما يضمن ديمقراطية رأس المال .

ويكون لكل دولة متعاقدة الحق فى أن تحصل على ما تحتاج اليه

من قروض من هذا البنك فى حالة عجزها عن الحصــول على القروض الخارجية بالمستوى المناسب أو بالشروط الملائمة .

ثالثا ــ انشاء اتحاد للمدفوعات الافريقية

ونصت الاتفاقية الثالثة على انشاء « اتحاد مدفوعات افريقى » لتسهيل المدفوعات وخلق نظام للمقاصة متعـــــدد الأطراف بين دول الميثاق ، بحيث تؤدى المدفوعات على نحو لا يرهق موازين مدفوعات الدول المتعاقدة ، وفى شكل يتفق مع التضامن التجارى الذى تمليه اتفاقية السوق المشتركة .

رابعا ــ انشاء هيئة طيران أفريقية

ونصت الاتفاقية الرابعة على انشاء هيئة افريقية للطيران المدنى تستهدف العمل على تقدم النقل الجوى بين الدول الافريقية .

مساعدة الدول الاعضاء على تنفيذ المشروعـــات التى تصنعهـــا المؤتمرات الاقليمية للهيئة الدولية للطيران المدنى .

ويكون مقر الهيـــئة الجزائر ويمكن نقله الى أى مكان آخر بقرار من المجلس ويتالف المجلس من مديرى العموم للطيران المدنى فى الدول الأعضاء أو ممثليهم وتكون هذه الاتفـــاقية نافذة بين الدول المتعاقدة بعد مضى ثلاثة شهور من تاريخ ايداع وثائق التصديق عليها من ثلاث دول على الأقل .

خامسا ــ اتفاق للملاحة والنقل البحرى

وينص الاتفاق الخامس على أن تنشىء كل من الدول الأعضـــاء فى الميثاق خطوطا ملاحية منتظمة كل فى حدود امكانياتها للعـــمل بين موانيها وباقى الدول الأعضاء وأن تلتزم سفن شركـــات الملاحة التابعة للأطراف المتعاقدة باحترام القوانين والنظم المعمـــول بهـــا فى الدول الأعضاء ، واذا رغبت أية دولة من دول أفريقيا المستقـــلة ، الانضمـــام الى هذه الاتفاقية فعليها التقدم برغبتها الى السكرتيرية الدائمة لهذا الاتفاق .

سادسا ــ انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية الافريقية

وينص الاتفاق الســادس على انشاء مجلس للوحدة الاقتصـــادية الافريقية يتولى : ــ

١ ــ دراسة المشكلات الخاصة بالتنمــية وامكانيات تنســيق البرامج المختلفة .

٢ ــ بحث نظم التخطيط الأكثر تمشيا مع البلاد الافريقية .

وتحدد اللجنة السياسية الافريقية المقر الدائم للمجلس ويمكن ان يعقد المجلس اجتماعاته فى أية دولة من الدول الأعضاء .

سابعا ـ انشاء اتحاد افريقى لشركات النقل الجوى الدولية

ونص الاتفاق السابع والأخير على انشاء اتحاد أفريقى لشركات النقل الجوى الدولية تكون مهمته

١ ـ تسيير خطوط جوية منتظمة على الخطوط التى تحددها الدول المتعاقدة .

٢ ـ القيام بأعمال الوكالة التجارية لشركات الطيران الافريقيةوغير الافريقية .

٣ ـ شراء وبيع واستئجار الطائرات ، ويحدد رأس المال الأساسى للاتحاد بما يعادل ٦ ملايين جنيه استرلينى على ان يقسم رأس المال الى ٦٠ الف وحدة قيمة الوحدة منها مائه جنيه ، على الا تتجاوز حصة اى بلد افريقى ٣٠٪ من مجموع رأس المال .

وقد علق بعض الوزراء المشتركين فى اللجنة على هذه القرارات فقال السيد / الدكتور عبد المنعم القيسونى فى بيان أصدره باسم اللجنة أن القرارات التى انتهت اليها الوفود تعتبر تأكيدا عمليا لمــا عقدت عليه الدول الافريقية من عزم على التضامن فى مختلف مجالاتالنشاط الاقتصادى وذكر أن الاتفاقيات التى وقعت أول مظهر عملى للتعاون الاقتصادى الجماعى الوثيق بين الدول الافريقية .

وذكر السيد / وزير اقتصاد المغرب أن السوق الافريقية المشتركة ممكنة التنفيذ على مراحل ، وبالرغم من أن الانتاج الافريقى متماثل الا انه يمكن لكل دولة افريقية أن تنتج أنواعا معينة من الانتاج الكلى ، ويمكن أيضا تنسيق البرامج المختلفة وبحث نظم التخطيط اللائمة للبلاد الافريقية .

والمهم أن تضع الدول الافريقية القرار موضع التنفيذ السريع القوى ، وكلما اتسع نطاق الدول المشتركة فى السوق ، كان تأثيرها قويا فى الاقتصاد العالمى والتكتلات الاقتصادية الدولية .

كما ذكر السيد / وزير مالية غينيا انه سيكون هنــاك صراع كبير بين السوق الافريقية المشتركة وبين السوق الأوربية المشتركة والتكتلات الدولية الأخرى ، فالدول الأوربية وبقية التكتلات الاقتصادية الأخرى لها مصالح كبيرة فى الدول الافريقية ، ولهــذا تسعى الى ان تضم بعض الدول الافريقية اليها ، ويجب أن تعمل الدول الافريقية مجتمعة لما فيه مصلحة افريقيا اولا ولتنظيم علاقتها بهذه التكتلات ثانيا .

ولعل التعليق الذى ذكره السيد / وزير مالية غينيا ينطبق على ما تقوم به السوق الاوربية المشتركة من نشاط كبير لضم بعض الدول الافريقية اليها وخاصة بعد أن تحررت معظم هذه الدول من سيطرة الدول المشتركة فى السوق الاوربية فمثلا نجد أنه فى ابريل الماضى عقد مؤتمر بين وزراء الدول الأوربية الستة الأعضاء فى السوق الأوربية

المشتركة ، ووزراء الدول الافريقية المرتبطة بها ، وكان يهدف هـذا المؤتمر الى أمرين

١ ــ دراسة تقارير المباحثات التى جرت على مستوى الخبراء بشأن تجديد اتفاقية الارتباط بين هذه الدول الافريقية والسوق التى تنتهى مدتها فى نهاية هذا العام .

٢ ــ الوصول الى اتفاق مع الدول الافريقية المرتبطة بالسوق بشأن تخفيض أسعار المنتجات التى تنتجها هذه الدول ، وذلك بعد أن ازالت دول السوق فيما بينها الأفضليات التى كـانت تتمتع بهـا منتجات هذه الدول .

هذا وقد ذكر المراقبون أن هذا المؤتمر يمثل بوضوح الضغط الهائل الواقع على الدول الافريقية التى استقلت اسـميا ولا تزال تبعيتها لأوربا أقوى من أن تسـمح لاقتصادياتها الوطنية أن تنمـو وتزدهر بطريقة طبيعية .

وأخيرا عقد رؤساء دول الدار البيضاء اجتماعا فى يونيو الماضى وتباحثوا فى عدة موضوعات هامة افريقية ودولية ، ولقد دار البحث بالنسبة للموضوعات الافريقية فى أساليب تدعيم التعاون الافريقى وخاصة

١ ــ تدعيم القيادة العسكرية فقد تقرر أن يكون مقرها بصفة نهائية فى أكرا .

٢ ــ تدعيم التعاون الثقافى بانشاء المعهد الثقافى الافريقى الذى تقرر أن يكون مقره فى طنجة .

٣ ــ تدعيم السـكرتيرية العامة الافريقيـة لدول ميثاق الدار البيضاء ، وهى السكرتيرية التى تعمل الآن فى باماكو .

اهم النصوص الواردة باتفاقية السوق الافريقية المشتركة

١ ـ أهداف الاتفاقية :

تهدف اتفاقية السوق الافريقية المشتركة كما ورد بافتتاحيتها الى ما يأتى :

أولا : حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية .

ثانيا : حرية الاقامة والعمل والاستخدام لممارسة النشاط الاقتصادى .

ثالثا : حرية النقل والترانسيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات المدنية .

٢ ـ الوسائل التى نصت عليها الاتفاقية

ولتحقيق الأهداف الثلاثة المذكورة فقد اتفقت الأطراف المتعاقدة على عدد من الوسائل المطلوبة فى هذا الشأن أهمها :

ا ـ اقامة وحدة جمركية وتنسيق التعريفات والتشريعات والأنظمة الجمركية المطبقة فى كل منها .

ب ـ تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير والأنظمة الخاصة بهـا وذلك فيما يتعلق بتطبيق هذه السياسات بينها ، واتباع سياسة مشتركة لمنتجات الأساس .

جـ ـ توحيد أساليب التصنيف والتبويب الجمركى .

د ـ تنسيق سياسة تبادل المواد المولدة للطاقة .

هـ ـ تنسيق التشريعات الاجتماعية .

٣ ـ القواعد الخاصة بالاتفاقية الجمركية والتعريفات

نصت الاتفاقية على انه فى بحر خمس سنوات من تاريخ سريانها يقوم كل من الأطراف المتعاقدة بالغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من باقى الدول الأعضاء وذلك بتخفيضها تدريجيا على كافة السلع والمنتجات الوطنية المستوردة من البلاد الأعضاء ويحدد هذا التخفيض بنسبة ٢٥٪ فى العام الأول ويتم بعد ذلك بالتدريج بنسبة تحددها اللجنة الاقتصادية للميثاق .

ويجرى هذا التخفيض على أساس الرسوم الجمركية المطبقة فى ٣١ من مارس ١٩٦٢ ويمكن عمل ترتيبات ثنائية مؤقتة للحماية بالنسبة لبعض السلع المصنوعة فى بلدين أو أكثر والواردة فى قوائم يوافق عليها كل من الأطراف المتعاقدة .

ويلاحظ أن التخفيض الجمركى المشار اليه يسرى على مجموع الرسوم الضريبية والجمركية التى تحصل على الواردات من السلع والتى منشؤها احدى الدول المتعاقدة والتى تعفى منها السلع المماثلة فى الانتاج المحلى .

كما يقوم كل من الأطراف المتعاقدة خلال خمس سنوات أيضا بالالغاء التدريجى لجميع القيود المفروضة على الواردات والصادرات من السلع التى منشؤها الدول الأعضاء .

وبالاضافة الى ذلك فقد نص على أن تمنح الأطراف المتعاقدة بعضها البعض حق الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية وكذلك الأولوية فى الاستيراد بالنسبة لمنتجات الدول الأعضاء .

وقد تعهدت الدول الأعضاء فيما بينها بمنع اعادة تصدير المواد والمنتجات التى لم يدخل عليها أى تغيير الى دول غير منضمة الى ميثاق الدار البيضاء الا بعد موافقة البلد المنتج على هذه المواد .

واخيرا فقد نص على أن تعمل كل من الأطراف المتعاقدة على تيسير مرور المنتجات التجارية الواردة من احدى الدول الأعضاء عبر اراضيها فى حدود قوانينها ونظمها الخاصة بالتجارة العابرة .

٤ ـ الادارة

نصت الاتفاقية على أن تنشأ هيئة دائمة تسمى مجلس السوق الافريقية المشتركة على أن

ا ـ يتألف من ممثل لكل دولة يعاونه مستشارون وتكون مدينة الدار البيضاء المقر الدائم للمجلس وللمجلس أن يعقد اجتماعاته فى أى مكان آخر يختاره .

ب ـ تكون رياسة المجلس لمدة سنة بالتناوب بين الأطراف المتعاقدة .

جـ ـ يعقد المجلس دورات عادية مرة كل ستة شهور ، وله أن يعقد دورات غير عادية عند الضرورة .

د ـ يصدر المجلس قراراته بالاجماع ، ولكل دولة صوت واحد ماعدا الحالات التى يرجع فيها الى اللجنة الاقتصادية .

كما نصت الاتفاقية على أن يعاون المجلس فى مهمته لجان دائمة ومؤقتة ويستطيع المجلس فضلا عن ذلك أن يعهد الى خبراء من رعايا الدول الأعضاء باجراء دراسات وأبحاث فى موضوعات معينة .

كما نصت أيضا على ما يأتى

ا ــ أن يكون المجلس وحدة تتمتع باستقلال مالى وادارى ،وتكون لها ميزانية خاصة تمولها الدول الأعضاء . ويقوم المجلس كل عام بتقديم مشروع الميزانية الى السكرتارية الدائمة للميثاق التى تتولى التحصيل .

ب ــ يضع المجلس لائحته الداخلية فى دورته الأولى .

ويتعين على حكومات الأطراف المتعاقدة اختيار ممثليها فى المجلس خلال مدة لا تتجاوز شهرا واحدا من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

ويتلخص عمل المجلس فى مباشرة جميع المهام والسلطات والامتيازات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية وبصفة خاصة

ا ــ العمل على تنفيذ القرارات التى تتخذ تطبيقا لهذه الاتفاقية .

ب ــ الاشراف على أعمال اللجان والهيئات التى قد ينشئها .

جـ ــ تعيين الموظفين والخبراء طبقا لأحكام هذه الاتفاقية .

د ــ تنسيق سياسات التجارة الخارجية للدول الأعضاء .

واخيرا فقد نصت على أن يقوم المجلس بتقديم تقرير عن أعماله الى اللجنة الاقتصادية لدول الدار البيضاء فى كل دورة لها .

٥ ــ الأحكام الانتقالية الخاصة بالاتفاقية

نصت الاتفاقية على أن يأخذ المجلس فى اعتباره الحالة الخاصة التى تكون عليها احدى الدول المتعاقدة على ألا يخل ذلك بأهداف السوق المشتركة الافريقية .

كما نصت على أنه يجوز لدولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة عقد اتفاقات اقتصادية فيما بينها أوثق من تلك المنصوص عليها فى هذه المعاهدة .

واخيرا فقد نصت على أنه اذا رأت احدى الدول المتعاقدة ابرام اتفاق مع اتحاد أو كتلة جمركية أو اقتصادية خارج دول ميثاق الدار البيضاء فعليها أن تتشاور أولا مع باقى الأطراف المتعاقدة ، ولا يجوز بأى حال أن يخل هذا الاتفاق بمصالح السوق الأفريقية المشتركة .

٦ ــ بدء نفاذ الاتفاقية والانضمام اليها

نصت الاتفاقية على أن يتم التصديق عليها وفقا للنظم الدستورية الخاصة بكل منها فى موعد أقصاه الأول من يونيو عام ١٩٦٢ على أن تودع وثائق التصديق لدى السكرتارية الدائمة لميثاق الدار البيضاء .

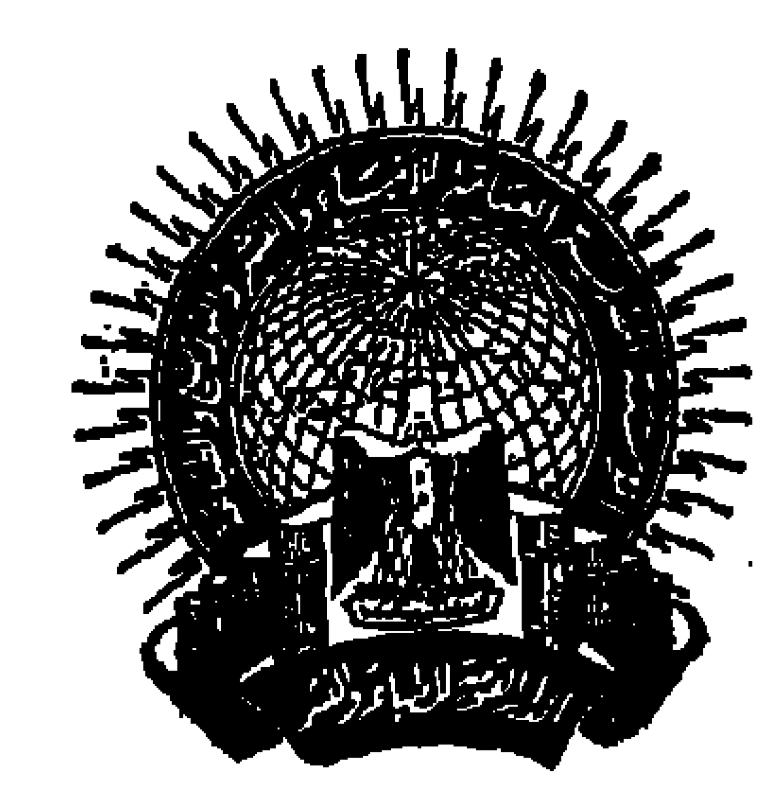
كما نصت على أنه يمكن أن ينضم الى هذه المعاهدة كل دولة تنضم

الى ميثاق الدار البيضـــاء مستقبلا وذلك بناء على طلبها . كما يجوز للدول الافريقية غير المنضمة لميثاق الدار البيضـــاء الانضمام الى هذه المعاهدة أو الاشتراك فيها وفقا للترتيبات التى يحددها مجلس السوق الافريقية المشتركة .

هذا وقد نصت على أن تسرى نصوصها بعد شهر من تاريخ ايداع وثائق التصديق عليها كما تسرى بالنسبة للدول الأخرى التى قد تنضم اليها بعد شهر أيضا من تاريخ ايداع وثائق تصديقها أو انضمامها .

وقد تم التوقيع عليها فى ٢ من أبريل عام ١٩٦٢

تم الكتاب بحمد الله



١٥٧ ـ شارع عبيد ـ روض الفرج
تليفون { ٤٠٥٨٨ ـ ٤٠٧٥٣
٤٠٨١٤ ـ ٤١٠١٢ }

فهرس

الخطأ والصواب

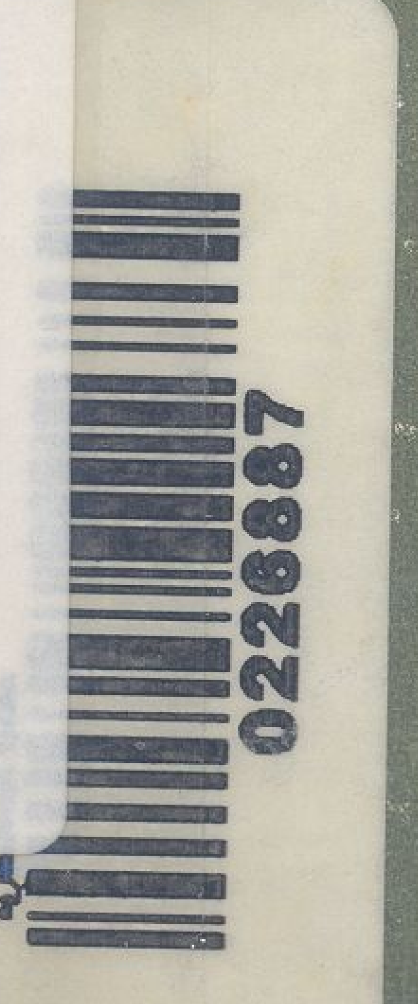
الصفحة	السطر	الخطـــأ	الصواب
٢٦	٨	كلا	كل
٣٢	٢١	واخير	وأخيراً
٣٣	٣١	والتى كانت تتجه	والتى كانت نتيجة
٤٠	١٩	الاثنى عشر	الاثنا عشر
٤٦	٢٢ ، ٢٣	الافريقية	تحذف الكلمة من السطرين



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٠٧٥٣ / ٤٢٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤



العدد ٤٨ الثمن ٩ قروش